فصل المتلازمين بين التقييد والإطلاق في (اللباب في علوم الكتاب) المتعاطفان نموذجًا

د. أيمن صالح راضي علي (*)

الملخص: الفصل بين المتلازمين خصيصة تركيبية منحتها اللغة العربية إلى مستعمليها خروجا على الأصل وهو التلازم، ولا يُخْرِجُ هذا الفصل التركيبي عن المقصود الدلالي. ولقد كان للنحويين جهد جاهد في مدارسة هذه الظاهرة تركيبيا؛ من حيث جمع الشواهد اللغوية شعرية كانت أو قرآنية أو حديثية أو ما ثبتت صحته من أقوال العرب؛ لاستنباط الأسس الموضوعية لضبط أحكامها، وحصر صورها، وما يتفرع عنها من مسائل في هذا، وتحديد شروط معينة لا يُعدل عنها حينا، وتترك حينا آخر.
وبدت هذه الخصيصة عند ابن عادل الدمشقي في تفسير (اللباب في علوم الكتاب). ويُعنى البحث بدراسة الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف، وذلك من خلال تحديد المواضع التي ناقش فيها هذه الظاهرة في هذا النوع من التوابع، فقد بدا تمسكه بها حينًا وترجيح الأثر الإعرابي للفصل على غيره من الوجوه الإعرابية، وبدا ترجيح غيره عليه واستحسانه، وجعل الفصل وما انبنى عليه إعرابا مرجوحا حينًا آخر، وغير ذلك من صور معالجته لمسألة الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف.

الكلمات الرئيسة (المفتاحية): التلازم، الفصل، العطف، الجملة الاعتراضية، الجملة غير الاعتراضية.

(*) قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة المنيا

Abstract:
The *Disjunction* of syntactically interdependent elements represents a structural feature afforded by the Arabic language to its users as a departure from the principle of syntactic adjacency, without undermining the intended semantic meaning. Arab grammarians devoted considerable attention to examining this phenomenon at the syntactic level: formulating objective foundations for regulating its rules, classifying its various forms, addressing the issues it generates, and determining specific conditions that are at times strictly upheld and at other times relaxed.
This feature is clearly manifested in the work of Ibn ʿĀdil al-Dimashqī in his exegesis *al-Lubāb fī ʿUlūm al-Kitāb*. The present study investigates the separation between the conjunct and the conjoined, by identifying the contexts in which Ibn ʿĀdil discussed this phenomenon within the framework of coordination. His treatment reveals instances in which he firmly adhered to the principle of separation, privileging its grammatical effect over alternative syntactic interpretations, and other instances in which he favored different analyses, deeming separation—and the grammatical consequences it entails—less preferable. The study thus highlights the diverse approaches Ibn ʿĀdil employed in addressing the issue of separation between the conjunct and the conjoined.

KeyWords: *Collocational dependency, Disjunction,* Coordination, Parenthetical clause, Non-parenthetical clause.

المقدمة

موضوع الدراسة: تعتمد منهجية النحويين في دراسة ظاهرة الفصل بين المتلازمين على معالجتها في كل باب وردت فيه على حدة، فلا يمكن رصد أحكامها مجتمعة، ولا أبعادها وفق معايير موحدة بين تلك الأبواب؛ فمثلا باب الإضافة النحوية يعد من الأبواب التي يقبح الفصل فيها بين المتضايفين؛ لقوة التلازم بين عنصريه افتقاريا، وكذلك الفصل بين العدد وتمييزه، ويستثنى من هذا المعيار استعماله في الشعر. ومن جهة أخرى نجد أن الفصل بين "كم" الخبرية وبين تمييزها مستحسن وجائز.

أما التلازم بين المعطوف عليه والمعطوف؛ فهو تلازم اقتضاء[١]، وليس افتقارًا، ومثله في هذا مثل غيره من المتلازمات النحوية، نحو: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف، وغير ذلك. وهذا التلازم التركيبي لا يقتضي التجاور دائما؛ حيث سُمح بالفصل بينهما، وفق ضوابط ومعايير استنبطها النحويون من خلال استقراء هذه التراكيب وتنوع صورها التركيبية المستعملة؛ فقد تعددت الفواصل المفردة؛ فاستحسنوا بعضها، واستقبحوا البعض الآخر.

وقد كان للخلاف النحوي البصري والكوفي أثر في هذه المسألة، كما كان للمفسرين، من خلال تحليل النص القرآني نحويا ودلاليا، أثرٌ بالغ كذلك.

لذا فإن رصد ما استقصاه النحاة وغيرهم من أصحاب الفكر اللغوي في التراث قد يكشف لنا عما توارى عن الرصد؛ نظرا لطبيعة النصوص المحددة للاستقراء والاستقصاء من قبل النحويين. وقد كثر اغتراف الباحثين من معين كتاب (اللباب في علوم الكتاب) لابن عادل الدمشقي[٢]، إلا أن دراسة مسألة الفصل بين المتعاطفين فيه لم يُسبق إليها الباحث، كما سيتضح.

أسباب الاختيار:

- أن الموضوع يربط بين جانبين تراثيين، هما: النحو والتفسير. وكلاهما يُعنى بدراسة اللغة؛ فالأول بالاستقراء والاستنباط والتقعيد. والثاني بالتحليل والتفسير من خلال النص القرآني. وهو ما يبدي مدى التوافق أو الاختلاف بين الجانبين.

---

[١] يستخلص مصطلح "تلازم الاقتضاء" من قول أبي حيان الأندلسي: "أما جملة الاعتراض ... لا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضي كلٌ للآخر". ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ص١٦١٣/٣. وينظر د. محمد حماسة: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص ٢٣٣.

[٢] هو أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي توفي بعد ٨٨٠ هـ. ينظر خير الدين الزِركْلي: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، مايو ٢٠٠٢م، ص ٥٨/٥.

- أن تفسير ابن عادل الدمشقي يمثل مرحلة متطورة من التفاسير التي تعنى بالجانب اللغوي مع غيره من الجوانب التراثية؛ مما يجعله نموذجا جامعا وواعيا؛ فتنبني عليه نظرة أعم وأشمل وأدق.

أهداف البحث:

- حصر ما أمكن من مواضع الفصل بين المتعاطفين التي عُني بها ابن عادل الدمشقي في تفسيره (اللباب).
- ضبط معيارية الفصل بين المتعاطفين في تفسير (اللباب)؛ من خلال آراء النحويين والمفسرين، وعرض ما قيل على كتب معاني القرآن وإعرابه.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي وما ينطوي عليه من جانب تحليلي، وذلك من خلال عرض ما أمكن من آراء النحويين في مسألة الفصل بين المتعاطفين، وما تفرع منها من صور استعمالية شعرية كانت أو نثرية أو قرآنية أو حديثية، ثم رصد وحصر مواضع الفصل بين المتعاطفين في (اللباب)، وتناولها من خلال آراء المفسرين ومعربي القرآن القدامى والمحدَثين ومن عُني بمعاني القرآن، وترتيبها وفق ما أُصطلح عليه في هذه المسألة من تقسيم؛ من حيث الفصل بما دون الجملة، والفصل بالجملة غير الاعتراضية، والاعتراضية.

مادة البحث: تفسير (اللباب في علوم الكتاب) لابن عادل الدمشقي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، وهو مكون من عشرين جزءًا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

أسئلة البحث: - هل التلازم بين المتعاطفين افتقاري أم اقتضائي؟ وهل يُفصل بينهما دون تأثير إعرابي أو دلالي؟ وهل تعددت الفواصل بينهما فتغيرت المسافات بينهما أم ثبتت على شكل واحد ومسافة جامدة؟ وهل تمايزت ضوابط النحاة عن نتائج تحليل المفسرين للنص القرآني في هذا الجانب؟ وهل يظل الفصل في إطار الجملة أم يتجاوز هذا القدر؟

إشكالية البحث: الكشف عن جدلية العلاقة التركيبية بين المتعاطفين من جهة التلازم وما يتبعه من إمكانية الفصل بينهما، على المستويين التقعيدي، والتحليلي للنص. وكذلك إيجاد المسوغ للفصل بين المتعاطفين.

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات حول تفسير ابن عادل الدمشقي، وما يتماس مع موضوع الدراسة؛ منها، على سبيل المثال، ما يلي:

- حسن بن محمد بن حسن القرني: أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م. قام الباحث من خلالها بدراسة الأثر الإعرابي والأثر التركيبي والأثر المعنوي والأثر المشترك

للفصل بوصفه التركيبي والتوسط بوصفه التراتبي والتركيبي، وخصص لكل منها فصلًا على حدة، له مباحثه ومسائله الخاصة.

- د. لافي بن محمد العنزي: موقف ابن عادل الحنبلي من المسائل الخلافية في كتابه: اللباب في علوم الكتاب، مجلة كلية التربية- جامعة بورسعيد، العدد العشرون- يونيو ٢٠١٦م. وقد ضَمَّن البحث العديد من المسائل الخلافية التي ذكرها ابن عادل الدمشقي؛ وهي: ما جاء ضمن باب الإعراب والبناء ... وغيرها من أساسيات التركيب الإسنادية، وما جاء ضمن باب المرفوعات، وما جاء في باب المنصوبات، وما جاء في باب المجرورات، وما جاء في باب التوابع. وفي هذا الأخير عرض ما أورده المصنِّف للخلاف البصري الكوفي للفصل بين المتعاطفين في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البَقَرَةِ:٣٥]. ورجح المؤلف ميل ابن عادل إلى المذهب البصري.
- سلام موجد خلخال الزبيدي: الدراسات النحوية في تفسير (اللباب في علوم الكتاب)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م. وقد اهتم الباحث بدراسة آراء ابن عادل الدمشقي النحوية، والترجيح النحوي عنده، وأسرار التعبير القرآني، ثم عرض منهجه النحوي من خلال ثمانية مباحث.

أبعاد الدراسة:

المقدمة: وفيها تنويه بالموضوع، وأسباب الاختيار، والأهداف، وأسئلته، وإشكاليته.

المبحث الأول: تبيان المرتكزات المفهومية للموضوع: التلازم- الفصل- الاعتراض- العطف.

المبحث الثاني: الفصل بين المتعاطفين في اللباب في علوم الكتاب.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث. وتليها قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: تبيان المرتكزات المفهومية للموضوع: التلازم- الفصل- الاعتراض- العطف:

لا غرو أن علم النحو علم معياري، وهذا المفهوم ينسحب على أبوابه وقضاياه ومسائله وقواعده بله أصوله، ومن ضمن هذه المسائل ما يُعنى به البحث؛ حيث إن الأصل في ظاهرة (التلازم) حدوث التقارب الخطي بين المتلازمين، لا سيما إذا كان التلازم افتقاريا أو اقتضائيا، وقد يُنحَّى الأصل في هذه القاعدة جانبًا، وفق

ضوابط محددة يسمح بها الاستعمال اللغوي، ولا تخرج بالملفوظ اللغوي عن مقصده دون لبس[١].

كما أن دراسة الظواهر اللغوية، أو المسائل المتفرعة منها لا تخلو من الانعطاف على ما يتعلق بمفاهيمها أو مصطلحاتها، والتي لا تخرج عن أحد السبيلين: (المفهومي، أو الوظيفي) بأن ثمة "هويتين تتوزع إليهما العناصر الداخلة في تركيبة الحد: هما هوية الأجزاء التي تتضافر على تعريف الظاهرة تعريفا عضويا...، ثم هوية العناصر التي يتألف منها تعريف الظاهرة وظيفيًّا"[٢]؛ فقمن بالبحث أن يشير إلى الركائز المصطلحية الأربع للموضوع؛ ليتضح مفهوم كل منها ووظيفته، والتي تتمثل فيما يأتي:

التلازم: يعد التلازم بين الكلمتين أو عدم وضع مسافات فاصلة بينهما هو الأصل في التراكيب، بينما يعد (الفصل) فرعًا منه؛ فلا يُفهم (الفصل) إلا إذا فُهم (التلازم)، وهو وسيلة لغوية تحافظ على العلاقة التراتبية بين عنصرين لغويين على المستوى الخطي والتركيبي في الجملة أو النص، كما سيبدو فيما بعد؛ لذلك اقتضت طبيعة اللغة والبحث البدء بهذا المصطلح.

الجذر اللغوي له هو (اللام، والزاي، والميم)، وهو: "يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائما. يقال: لزمه الشيءُ يلزمه"[٣]، ويدل على "التعلق"[٤].

ولم يكن مفهومه مبهمًا في التراث؛ فـ "كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لا يوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه ... ولا على المعطوف دون المعطوف عليه...؛ لأنهما متلازمان كل واحد منهما يطلب الآخر..."[٥].

أما عند المحدثين فيعد (التوارد) و (التلازم) عند دكتور تمام حسان فرعين عن (التضام)، بل جعل (التضام) مكافئا لـ (التلازم) إذا قُصِدَ به استلزام عنصر نحوي عنصرا آخر[٦]. وتبعا لهذا الاقتران بين عنصرين لغويين اقتضت الطبيعة اللغوية

---

[١] ينظر د. حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عَمَّان، ٢٠٠١م، ص ٩٢.

[٢] د. عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، د.ط، ١٩٨٦م، ص ٢٤.

[٣] ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص ٥/ ٢٤٥.

[٤] ينظر الفيومي: المصباح المنير، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، الطبعة الثانية، د.ت، ص ٢/ ٥٥٢ - ٥٥٣.

[٥] الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ص ١٧–١٨.

[٦] ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، ١٩٩٤م، ص ٢١٧.

تركيبيا عدم فك الارتباط بينهما إلى أن له صورتين: وجودية المبنى، وعدميته؛ فهو "إما أن يكون بالمبنى الوجودي وهو المذكور، وإما أن يكون بالمبنى العدمي وهو لا يتحقق بعلامة. والملاحظ أن الأكثر في أمن اللبس أن يكون نتيجة الذكر..."[١].

ولم يرض دكتور محمد حماسة إلا بالتمايز بين (التضام) و(التلازم)؛ من جهة كون الثاني يمثل النوع الأول منه، وهو الدال على افتقار كل واحد من المتلازمين إلى الآخر، وبالتبعية يكون (التضام) أشمل منه؛ فهو: " كل لفظين، أو بابين، أو لفظ وتركيب، أو لفظ ومحل إعراب بينهما اقتضاء ضروري افتقاري، أو غير ضروري اعتباري"[٢]. ويبدو أن هذا التصور قد دفعه إلى استعمال مصطلح "الفصل بين المتضامين" بدلا من "المتلازمين"[٣].

ويترتب على هذا التلازم بين عنصرين لغويين حالتان؛ هما: الفصل بينهما، وعدم الفصل. ويتفرع منهما مسائل؛ منها الفصل بين المتعاطفين[٤].

وينقسم التلازم، من حيث ضرورة التجاور الخطي وإمكانية فَكِّه، إلى قسمين:

التلازم المدمج: ويبدو من خلال الارتباط القوي بين المكونين اللغويين المتلازمين، والذي يجعلهما كاللفظ الواحد؛ حيث لا يوجد فاصل يفك هذا الترابط الخطي بينهما، وتنسحب هذه العلاقة على المصطلح المستعمل لكل منهما، بواسطة اشتقاقه من مادة لغوية واحدة، وذلك من خلال خمسة أشياء؛ منها: الجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والصلة والموصول[٥].

التلازم المنفصل: من الممكن أن يفك الارتباط بين المتلازمين، فينفصلان خطيا، دون أي تأثير في علاقة التلازم، والاتساق النحوي والانسجام الدلالي بينهما، ويتعين هذا في علاقة الفعل بالفاعل والمفعول، وعلاقة المبتدأ بالخبر ... إلخ. والعلاقة بين هذه الثنائيات، وإن كانت في أصلها تلازمية، إلا أنها قد تحولت إلى انفصالية غير مدمجة، فيفصل بينهما بفاصل[٦].

ولذلك "يُفهم أن المقصود "بالتلازم" هو وجود الصلات النحوية بين الشيئين المتلازمين، مما لا يترتب عليه بالضرورة وجودهما متواليين في الكلام ..."[٧].

---

[١] المرجع السابق، ص ٢١٧.

[٢] د. محمد حماسة: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، ص ٢٣٣.

[٣] ينظر المرجع السابق: ص ٢٣٣ – ٢٤٢.

[٤] ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٣.

[٥] ينظر د. محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص١١٤– ١٢٠.

[٦] ينظر المرجع السابق ص ١٠١.

[٧] د. محمد عيد: النحو المصفى، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص ٢٠٢.

الفصل: مادته اللغوية (الفاء، والصاد، واللام)، والأصل في معناه اللغوي أنه: "بَوْن ما بين الشيئين. والفصل من الجسد: موضع المَفْصِل"[1]. وتتعدد معانيه اللغوية؛ فمنها "الحاجز بين الشيئين، فَصَلَ بينهما يَفْصِلُ فَصْلًا فَانْفَصَلَ..."[2].

وقد انعكس هذا المفهوم اللغوي العام للفصل بأنه وجود فاصل أو حاجز بين ما كانا متصلين؛ ليفرق بينهما، ويميز أحدهما عن الآخر –على المفهوم الاصطلاحي للفصل عند النحويين؛ فالمقصود به عندهم هو: "وجود صيغة أو أكثر بين جزئي التركيب اللغوي أو أجزائه التي يتحتم تواليها وتعاقبها دون فاصل بينها ... لهدف محدد عند النحاة، هو إفادة الكلام تقويةً وتسديدًا أو تحسينًا"[3]. وأنه يشترط للترخص فيه ألَّا يترتب عليه لبس في المعنى[4]، وأن يفصل بما ليس أجنبيا غير مباين؛ "لذلك منع النحاة: مررتُ برجلٍ على فَرَس عاقلٍ أَبْلَقَ، على أن يكون "عاقل" صفة رجل، و"أبلق" صفةَ فَرَس؛ لأنَّ عاقل مُباين لفرس وصفته"[5].

وقد وضح هذا التصور لمفهوم "الفصل" عند أبي علي الفارسي بقوله: "ولو قلت: هذا ضارب زيدٍ اليوم وغدا عمرًا. لكان قبيحا لفصلك بين حرف العطف وما عُطف به بالظرف..."[6]. وفي مصنف آخر عرض صور "الفصل بين المتصلين"، وفق تعبيره، بالجملة الاعتراضية بين الصلة والموصول، واسم إنَّ وخبرها، والفعل والفاعل وغير ذلك[7].

كما بدا عند ابن جني في باب "في الاعتراض"؛ حيث إنه "جارٍ عند العرب مجرى التأكيد؛ فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره..."[8].

---

[1] الخليل بن أحمد: كتاب العين، ترتيب وتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م – ١٤٢٤هـ، ص ٣/ ٣٢٤.

[2] ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله على الكبير وآخرَين، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت، ص ٣٨/ ٣٤٢٢.

[3] د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص ٢٩٢.

[4] ينظر ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت، ص ٢/ ٣٩٣. ود. تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ص ٢٥٠.

[5] أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م، ص ١٢/ ١٧١. وينظر ص ١٢/ ١٧٣.

[6] أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، حققه: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م، ص ١٤٤/١. وقد سبقه سيبويه بالتنبيه على أن الفصل بين المتلازمين له أثره في العمل، أو عدم جواز الفصل، ومن هذه المواضع. ينظر الكتاب، ١/ ١٧٤، ٣/ ١١١.

[7] ينظر أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ص ١٤٣ وما بعدها.

[8] ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص ١/ ٣٣٥.

وفي باب "في شجاعة العرب" رأى أن "الفروق والفصول" بين المتلازمين نوعان: قبيح كما بين المضاف والمضاف إليه، وأقل منه الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي، وجائز كالفصل بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر بالظرف.

ويُعرف بأنه:" الفصل بين أجزاء الجملة المتلازمة أو المرتبطة برابط السياق بعنصر من عناصر الجملة غير أجنبي عنها..."[١]. وينقسم، من جهة الكم، إلى قسمين: أ- المفرد ويسمى فصلا. ب- الجملة ويسمى اعتراضا[٢]. أما من جهة الاستعمال ففرعان: أ- الفصل المطرد. ب- الفصل غير المطرد[٣].

وتتوزع صور الفصل بين جزئي التركيب اللغوي على الحالات الآتية: ١- ما يتعلق بالتأثير في المضمون. ٢ – ما يتعلق بقواعد العمل كالفصل بين الجار والمجرور أو بين الفعل وفاعله أو بين كان وأخواتها ومعمولاتها. ٣- ما يتعلق بقاعدة الترابط بين الصيغ كالفصل بين العاطف والمعطوف والمتضايفين[٤].

الاعتراض: هو مصدر على وزن "افتعال" وجذره اللغوي (العين، والراء، والضاد)، ويفهم منه لغويا معنى (المنع) فـ "اعترضَ الشيءُ؛ أي صار عارضًا كالخشبة المعترضة في النهر"[٥].

ويُعرف اصطلاحيًّا بالإتيان: "في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنًى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة سوى رفع الإبهام"[٦].

وهو مصطلح يرتبط بـ (الفصل) ارتباطا كميا ونوعيا، فكما سبق أن أشرت إلى أن النحويين قد قسموا الفاصل بين المتلازمين إلى: المفرد وسُمي (الفصل). والجملة وأُطْلِقَ عليها (الاعتراض). ومؤدى هذا الفارق بينهما أن الأول يكون له موقعه الإعرابي في الجملة، بينما الثاني لا محل له من الإعراب، ولا يصلح وقوع المفرد موقعه؛ فالارتباط بينها وبين ما قبلها أو ما بعدها ارتباط دلالي، وليس تركيبيا[٧]، ويفيد التوكيد والتبيين[٨]، وقد يفيد التقرير، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا

---

[١] د. نادية رمضان النجار: التضام والتعاقب في الفكر النحوي، مجلة علوم اللغة، مصر، المجلد ٣، العدد ٤، ٢٠٠٠م، ص ١٢٠.

[٢] المرجع السابق ص ١٢٠.

[٣] ينظر ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص ٢/ ٣٩٠ - ٣٩١.

[٤] ينظر د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص٢٩٢- ٢٩٣.

[٥] الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ص ٣/ ١٣٢.

[٦] الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت، ص ٢٩.

[٧] ينظر د. عبد الحميد مصطفى السيد: دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد، عَمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤ م، ص ٣٣.

[٨] ينظر أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، ص ١٤٣. وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص ٢/ ٥٠، ٥٢.

فَٱدَّٰرَ ٰٔتُمۡ فِيهَاۖ وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلۡنَا ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَا﴾ [البَقَرَةِ:٧٢-٧٣]؛ حيث أفاد الاعتراض بين المتعاطفين بـ "وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ" تقرير "أن تدارؤ بني إسرائيل في قتل تلك النفس لم يكن نافعاً لهم في إخفائه وكتمانه"[1].

وذكر ابن فارس أن "من سنن العرب أن يَعترض بين الكلامِ وتمامِه كلامٌ، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيدا. ومثال ذلك أن يقول القائل: اعملْ -والله ناصري- ما شئتَ. إنما أراد: اعمل ما شئتَ. واعترض بين الكلامين ما اعترض"[2]. وسيرد رأي النحاة في فصلها بين المتعاطفين لاحقًا.

العَطْفُ: جذره اللغوي ثلاثي: (العين، والطاء، والفاء). والمعنى العام له هو "الإمالة"، فـ "عَطَفَ فلانٌ إلى ناحيةِ كذا يعطِفُ عطْفًا. إذا مالَ إليه وانعطف نحوه"[3] . وهو قسمان: عطف البيان، وعطف النَّسَقِ. ويُعنى البحث بالقسم الثاني.

أما (النَّسَقُ) فهو "ما كان على طريقة نظام واحد... والنحويون يسمون حروف العطف حروف النَسَقِ؛ لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئا بعده جرى مجرًى واحدًا... والنَسْق بالتسكين... إذا عطفت بعضه على بعض"[4].

ولهذا المعنى اللغوي مردود عل المعنى الاصطلاحي النحوي؛ حيث يشارك المعطوفُ المعطوفَ عليه، ويتبعه في الإعراب؛ فعُرّفَ اصطلاحا بأنه: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها"[5].

وللعطف أدوات عشر تستعمل لإشراك الثاني في حكم الأول، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكنْ الخفيفة، وأم، وإمَّا مكسورة مكررة، وحتى. ولذلك يتكون هذا المركب التلازمي من ثلاثة أركان: المعطوف عليه، وحرف العطف، والمعطوف. وهذا الترتيب يُراعَى فيه التصور العام لظاهرة الترتيب في اللغة، والتي تقضي بتقدم العامل على المعمول، وتبعا لذلك تقدم المتبوع على التابع[6]،

---

[1] ابن الأثير الجزري: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: د. مصطفى جواد وآخر- مطبعة المجمع العلمي العراقي، د. ط، ١٩٥٦م – ١٣٧٥هـ، ص ١١٩.

[2] ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية، حققه: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ص ٢٤٥. وقد حُددت شروط الجملة الاعتراضية، وجمعت مواضعها عند ابن هشام في سبعة عشر موضعًا. ينظر أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ص ٣/ ١٦١٣. وابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م، ص ٥/ ٥٦ – ٩٠.

[3] ابن منظور: لسان العرب، ص ٣٣/ ٢٩٩٦.

[4] المرجع السابق، ص ٤٩/ ٤٤١٢.

[5] ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت، ص ٣/ ٣٥٣.

[6] ينظر د. علي أبو المكارم: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص ٢٦٩.

وتحققت مركزية حرف العطف، فبدونه يفقد التركيب الموجِّهَ النحوي والدلالي له[١].

وعملها هو عطف اسم على اسم، أو فعل على فعل، ويشترط فيهما الوحدة الزمنية، كما تعطف الفعل على الاسم المشبه بالفعل، والعكس[٢]، هذا من جهة المفردات. أما من جهة الجمل فتُعطف الجملة الاسمية على مثيلتها، ويجوز عطف الجملة الفعلية على نظيرتها، ويشترط توافقهما في الإخبار أو الإنشاء، كما يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والعكس؛ ولذلك قال أبو علي الفارسي: "الأحسن أن يعطف الشيء على الشيء الذي هو مثله"[٣].

والربط بين الجمل المعطوف بعضها على بعض هو المقصود من هذا العطف، وأن الكلام قد بُني متواصلا غير مقطوع الأواصر بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها[٤]. ولقد تسامح الاستعمال اللغوي في الفصل بينهما، وتعددت صور الفواصل بينهما.

ومن المعلوم في هذا السياق أن العطف جائز بين الأسماء وما يقوم مقامها بعضها على بعض سواء في حالة الرفع أو النصب أو الجر؛ فيجوز عطف الظاهر على نظيره، والظاهر على المضمر، والمضمر على الظاهر.

وقد نوه سيبويه بهذه المسألة في "باب متصرَّف رُويد" بقوله: "أما المعطوف؛ فكقولك: رُوَيْدَكُم أنتم وعبدُ الله، كأنك قلت: افعلوا أنتم وعبدُ الله؛ لأن المضمر في النية مرفوع، فهو يجرى مجرى المضمر الذي يبين علامته في الفعل. فإن قلت: رويدكم وعبدُ الله، فهو أيضا رفع، وفيه قُبح؛ لأنك لو قلت: اذهب وعبد الله. كان فيه قُبح، فإذا قلت: اذهب أنت وعبد الله، حَسُنَ..."[٥]؛ "وذلك أَنَّكَ لما وصفته حَسُنَ الكلام حيث طوله وأكده"[٦]. ويفهم من هذا أن الراجح عنده في العطف على

---

[١] ينظر د. سعيد حسن بحيري: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م، ص ٦٣، ٧١.

[٢] ينظر البغدادي: خزانة الأدب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الجزء الخامس، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص ٥/ ١٤٤، ١٤٠ -١٤١.

[٣] أبو علي الفارسي: المسائل البصريات، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ص ١/ ٢١٢.

[٤] ينظر د. صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م، ص ١/ ٢٤٩.

[٥] سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ١/٢٤٦-٢٤٧. وينظر باب "ما يحسن أن يَشْرَك المظهرُ المضمرَ فيما عمِل وما يقبُح ..." ٢/ ٣٧٨، ٣٨٠.

[٦] المرجع السابق، ص ٢/ ٣٧٨.

المضمر المرفوع أن يُفصل بينه وبين المعطوف؛ لأن في الفصل تتحقق ميزتان؛ هما: تأكيد المضمر، وإطالة للكلام.

أما ما ورد من عطف الظاهر على المضمر بلا فاصل عنده؛ فلا يجوز إلا في الشعر، ولا يُقاس عليه، وهو من باب الضرورة، كما في قول الشاعر:

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[1]

وتبعه المبرد في ترجيح الفصل بين المعطوف عليه المضمر المرفوع والمعطوف الظاهر؛ حيث رجح الفصل، ولكنه أجاز تركه، وجعله مرجوحا، بقوله: "ألا ترى أنك لو قلت: قم وعبد الله. كان جائزا على قبح، حتى تقول: قم أنت وعبد الله... فإن طال الكلام حَسُنَ حَذْفُ التوكيد"[2]. وقد أظهر ترجيحه هذا المذهب في موضع آخر بقوله: "والوجه الآخر في الرفع. إنَّ زيدا منطلق، وعمرو: أن يكون محمولا على المضمر في منطلق.. وهذا أَبْعَدُ الوَجْهَيْن، إلا أن تؤكده فيكونَ وَجْها جيدا مختارا؛ نحو: إنَّ زيدا منطلق هو وعمرو"[3].

أما أبو علي الفارسي فقد أوجب الفصل إذا حملت الواو على العطف في: إنَّ زيدًا منطلق هو وعمرو[4]. وابن يعيش وافقه في هذا الرأي، والذي بدت نظرته أكثر دقة وتفصيلًا لهذه المسألة؛ فالأحكام تتفاوت بين القبيح والأقبح والأشد قبحا بتفاوت صورة الضمير في الجملة؛ فإذا كانت صورة الضمير المرفوع مستترة (عدمية) كان الراجح الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف. وإذا كانت صورة الضمير المتصل المرفوع أحادية (على حرف واحد) أجيز ترك الفصل؛ لأنه يَفضُل الصورة الأولى. وإذا كانت صورة الضمير المتصل المرفوع ثنائية (على حرفين) أجيز ترك الفصل؛ لأنه يمتاز عن السابقتين بثنائية المبنى اللغوي؛ "فقولك: زيد ذهب وعمرو، أو قم وعمرو أقبح من قولك: قمتُ وعمرو؛ لأن الضمير في قمتُ له صورة، ولفظ، وليس له في قولك: قم وعمرو. صورة. وقولك: قمتُ وزيد. أقبح من قولك: قُمْنَا وزيد؛ لأن الضمير في "قمتُ" على حرف واحد، فهو بعيد من لفظ

---

[1] السابق، ص ٢/ ٣٧٩.

[2] المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الثانية،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص ٣/ ٢١٠.

[3] المبرد: المرجع السابق، ص ٤/ ١١٢.

[4] ينظر أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، حققه: د. حسن شاذلي فرهود، ص ١/ ١١٦. ذكر أبو حيان الأندلسي أن أبا علي الفارسي أجاز عدم الفصل بين المضمر المرفوع المتصل والمعطوف حينما خرج العطف في قوله تعالى "ما أشركنا ولا آباؤنا". ينظر التذييل والتكميل، ص ١٣/ ١٦٧.

الأسماء، والضمير في "قُمْنَا" على حرفين، فهو أقرب إلى الأسماء. وعلى هذا، كلما قوي لفظ الضمير، وطال، كان العطف عليه أقل قُبحا"[١].

فالاستعمال بين الجواز وعدم الجواز مُقَيَّدٌ بطول المسافة التلفظية بين المعطوف والمعطوف عليه. والمُعَادِلَة عنده لبنية الكلمة، وأن لهذا القبح درجات: قبيح (الضمير ثنائي البنية)، أقبح (الضمير أحادي البنية)، أشد قبحا (الضمير المستتر). ولعل هذا التفاوت في درجات ترجيح ترك الفصل يقرب هذه الصور الاستعمالية من عدم الامتناع؛ فكلما قلت درجته قبحا قربت للاستعمال جوازا.

أما ابن عصفور فقد التزم بما ورد عند سيبويه واشترط الفصل بضمير للتأكيد أو ما يقوم مقامه بإطالة الكلام[٢]، وكذلك الرضي الإستراباذي أوجب الفصل بينهما بضمير رفع منفصل للتأكيد، أو بما يطول به الكلام[٣].

أما ابن بَرهان فالفصل عنده شرط لعطف الاسم الظاهر على المضمر المرفوع[٤].

وإذا كان الفصل هو مذهب البصريين ومن تبعهم؛ فإن الكوفيين قد جعلوا للمسألة أصلا ثانيا مستدلين عليه بما ورد من شواهد لغوية تثبت رأيهم، ولم يثنهم عنها تخريج البصريين لما ورد من شعر بأنه شاذ لا يعدو كونه ضرورة شعرية. وكذلك تخريجهم للواو في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٦-٧] بأنها للحال وليست للعطف[٥].

وفي مقدمتهم الفراء حين أجاز: استوى وأبوه. وقمتُ وزيد[٦]. وقد تبعهم في هذا ابن الأنباري بإجازة العطف على ضمير الرفع بدون فصل[٧]، حينما خَرَّجَ قوله تعالى:

---

[١] ابن يعيش: شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ص ٢/ ٢٨٠. يبدو أنه قد أفاد هذا الملحظ من شرح كتاب سيبويه للسيرافي. ينظر ص ٣/ ١٤٢ – ١٤٣.

[٢] ينظر ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، د.ط، د.ت، ص ١/ ٢٤١.

[٣] ينظر الرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ص ١/ ١٠٢٢.

[٤] ينظر ابن بَرْهان: شرح اللمع، حققه: د: فائز فارس، السلسلة التراثية، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص ١/ ٢٦٢.

[٥] ينظر ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ط، د.ت، ص ٢/ ٤٧٤- ٤٧٨.

[٦] ينظر الفراء: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. ص ٣/ ٩٥.

[٧] ذكر هذا أبو حيان الأندلسي في: ارتشاف الضرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ص ٤/ ٢٠١٣.

﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ﴾ [النجم: ٦-٧] بأن الضمير المنفصل معطوف على المستتر في "فاستوى"[١]. وكذلك نحو: قمتُ وزيد.
وكذلك ابن مالك في أحد رأييه[٢] أجاز ترك الفاصل، بقوله: "ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: مررت برجل سواء والعدم، فعطف "العدمُ" دون فصل ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء، ومنه قول جرير:

وَرَجَا الأُخَيْطَلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

وهذا فعل مختار غير مضطر، لتمكن قائله من نصب "أبٌ" على أن يكون مفعولا ..."[٣]. ولم يكتف بالشعر أو بما قالته العرب، فقد استدل على ذلك بما ورد في صحيح البخاري -رحمه الله- مما روي عن النبي ﷺ وعمر، وعلي رضي الله عنه؛ فقال: "وأحسن ما استشهد به على هذا قول عمر رضي الله عنه: وكنت وجار لي من الأنصار. وقول علي رضي الله عنه: كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر. أخرجهما البخاري في صحيحه"[٤].
أما المحدثون فقد تباينت آراؤهم في هذه المسألة، كما هو الحال لدى القدامى؛ فمنهم من وافق ابن هشام الأنصاري في ترجيح أو استحسان الفصل بين المضمر المرفوع المتصل وما عُطف عليه. أما ترك الفصل فهو عنده مرجوح لضعفه[٥]. وكذلك الأستاذ عباس حسن[٦]. ومنهم صاحب (النحو المصفى)؛ حيث رأى أن

---

[١] ينظر أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، حققه: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، ص ١٣/ ١٦٩.
[٢] في رأي آخر ضعَّف ابن مالك ترك الفصل. ينظر ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك، تصحيح: محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ١٣١٢هـ، ص ٢١١ -٢١٢.
[٣] ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وآخر، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص ٣/٣٧٣-٣٧٤.
[٤] ابن مالك: المرجع السابق، ص ٣/ ٣٧٤. وأيده ناظر الجيش، ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص ٧/ ٣٥٠٢.
[٥] ينظر محمد عبد العزيز النجار: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، الطبعة الثالثة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ص ٣/ ٢١١. وابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص ٣/ ٣٩٠.
[٦] ينظر عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، د.ت، ص ٣/٤٣٦، ٦٣٠-٦٣٤. وقد اشترط عدم طول الفاصل بين المتعاطفين في غير حالتي الوجوب والاستحسان، دون أن يحدد المقدار اللفظي للفصل أو ما لا ينبغي تجاوزه من عدد الألفاظ أو الجمل.

الفصل هو الأصل، وعدم الفصل هو الفرع لندرة أدلته وقلة استعماله[١]. ومنهم من أيَّدَ الكوفيين مُثْنِيًا عليهم بأن أدلتهم أُخِذَتْ ممن يوثق بفصاحتهم؛ فأعرض عن رأي البصريين، واعتمد الرأي الآخر؛ لأن "حمل هذه الشواهد -مع أن فيها ما ليس من الشعر في شيء- على أنها ضرورة أو شاذة مما لا يَجْمُل، وعلى هذا يكون مذهب الكوفيين في هذه المسألة أقوم حجةً، وأظهر دليلًا"[٢]. وأحسب أنه لا ضير من اتخاذ أصلين لهذه المسألة النحوية؛ فالاستعمال اللغوي الفصيح، كما بيَّنَ سيبويه، وكما بدا جليا في أرقى مستوياته وأوثقها قد أثبت الفصل بين المعطوف عليه المضمر المرفوع، وأثبت تركه، لا سيما أن هذا الرأي يعد مخرجا من التأويل الذي كان وسيلة أصحاب وحدة الأصل للظواهر والقواعد النحوية[٣].

ومن جهة أخرى نجد النحويين قد تعرضوا لمسألة الفصل بين المتعاطفين بالجملة، وفي هذا المقام لم يجدوا حرجا في الفصل بالجملة الاعتراضية، رغم أن منطلقهم رفض الفصل بما هو أجنبي أو بمباين، كما كان في الفصل بالمفرد حفاظا على تماسك الجملة[٤]؛ لذلك نجد ابن عصفور ممن يمنعون الفصل بينهما بالجمل مطلقا؛ فلو كانت اعتراضية فهي أجنبية لا يجوز الفصل بها، وإن كانت غير ذلك فلا حاجة لاعتبارها فاصلة؛ لأنها منسجمة دلاليا في التركيب[٥]، ووافقه أبو حيان الأندلسي عندما رأى أن الجملة التي لا ترتبط بالكلام الواقعة فيه دلاليا لا تقع فاصلا بين متلازمين؛ لأنها في حكم الأجنبي أو المباين[٦]. وفي مصنف آخر بدا مترددا بمعارضته ما قاله آنفا بأن الجملة الاعتراضية يفصل بها بين المتلازمين توكيدًا للمعنى، وتنبيها على ما يتعلق به من حال[٧].

ومن جهة أخرى نرى أبا علي الفارسي قد رأى أن الجملة الاعتراضية هي الأجدر بالفصل بين المتلازمين، والاعتراض بين المتلازمين لا يعد فصلا بما هو أجنبي لدلالته على التسديد والتبيين[٨]، وعدَّ الفصل بغير الاعتراضية أكثر فُحشًا من

---

[١] ينظر د. محمد عيد: النحو المصفى، ص ٤٩٤.

[٢] ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، د.ت، هامش ص ٤٥٤.

[٣] ينظر د. حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص ٩٥ - ٩٧.

[٤] ينظر د. تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ص ١٧٦، ١٨٣.

[٥] ينظر ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ص ١/ ١٥٩.

[٦] ينظر أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ص ١٢/ ١٧٣.

[٧] ينظر أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ص ٣/ ١٦١٣.

[٨] ينظر أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، ص ١٤٣، ١٤٧-١٤٨.

الفصل بالمفرد المباين[1]. وأيده ابن جني، وأضاف أن الفصل قد يتضمن جملتين اعتراضيتين وليس واحدة[2]، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ۝٧٧﴾ [الواقعة:٧٥-٧٧].

وكذلك ابن مالك قد أجاز الفصل بجملتين اعتراضيتين بين المعطوف عليه والمعطوف، بل رأى أن الفصل بينهما قد بلغ فيما أورده الزمخشري في تحليل قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [الأعراف : ٩٦] سبعَ جمل اعتراضية[3].

وتبعه ابن عقيل؛ حيث أجاز الفصل بجملتين قائلًا: "في زعمه أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح، فالاعتراض بجملتين كثير، ومنه: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾، فهما جملتا اعتراض"[4].

وقد تمكن البحث من الوقوف على العديد من الصور التي أُقِرَّت للفصل بين المتعاطفين، وذلك من خلال مطالعة ما تيسر له، وما تسمح به حدود البحث؛ وبيانها على النحو الآتي:

أولًا: الفصل بما دون الجملة، ويقصد به ما كان مفردا أو غير مفرد، ومجردا من الإسناد والإفادة، ويشمل:

١- الفواصل الأحادية:

- ضمير الرفع المنفصل للتوكيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [المائدة: ٢٤]، و﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥، والأعراف: ١٩][5]. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ﴾ [الأعراف: ٢٧].

---

[1] ينظر أبو علي الفارسي: المسائل البصريات، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ص ٨٤٥/٢– ٨٤٦.

[2] ينظر ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ص١/ ٣٣٥- ٣٣٧.

[3] ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وآخر، ص ٢/ ٣٧٨. والزمخشري، طبعة العبيكان، تحقيق: الشيخ أحمد عادل عبد الموجود وآخر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ٢/ ٤٧٩.

[4] ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ص ٢/ ٥٣.

[5] لابن مالك توجيه نحوي للضمير المنفصل في الآيتين؛ حيث جعل الواو عاطفة جملة على جملة؛ فانتفى الفصل بين المتعاطفين. ينظر شرح التسهيل، ص ٣/ ٣٧١.

- "لا" النافية المزيدة لتوكيد النفي؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨][١].
- التوكيد الإحاطي "أجمعون"؛ نحو قول الشاعر:
ذُعِرْتُمْ أجمعون وَمَنْ يَلِيْكُم بِرُؤْيَتِنَا وَكُنَّا الظَّافِرِيْنَا[٢]
- الفصل بالهمزة: "وجعل الزمخشرى منه: ﴿أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آباؤنا﴾ [الصافات:١٦- ١٧] فيمن قرأ بفتح الواو؛ وجعل الفصل بالهمزة. وقد رُدَّ قوله بعدم دخول الاستفهام على المفردات[٣].
- المفعول به، ومنه الضمير المتصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣].
- معمول العامل في المعطوف عليه، أو المتعلق بالفعل[٤]؛ نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣].
- المنادى؛ نحو قول الشاعر:
لَقَدْ نِلْتَ عَبْدَ اللهِ وابنُك غايةً ***مِن المجدِ مَنْ يَظْفَرْ بِهَا فَأْقَ سُوْدَدا[٥]
- التمييز؛ نحو قول الشاعر:
مُلِئْتَ رُعْبًا وَقَومٌ كنتَ راجِيهُم لَمَّا دَهَمَتْكَ مِنْ قومي بآساد[٦]
- خبر (كان) المفرد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾ [النَّمل: ٦٧].

٢- الفواصل الثنائية:

- المفعول به والمتعلق بالفعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ حَآجُّوكَ فَقُلۡ أَسۡلَمۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ﴾ [آل عِمۡرَان: ٢٠][٧].
- الضمير المنفصل للتوكيد والمتعلق بالفعل؛ نحو: قوله تعالى: ﴿فَكُبۡكِبُوا فِيهَا هُمۡ وَالۡغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤].

---

[١] لابن الدهان رأي في الفصل بـ "لا" في الآية؛ حيث رأى أنها غير فاصلة. ينظر الغرة في شرح اللمع، دراسة وتحقيق: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، ص ٢/ ٩٥٨-٩٥٩.

[٢] ينظر ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص ٣/ ٣٩٠.

[٣] ينظر الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.، ص ٥/ ٢٠٤. وممن ردوا هذا أبو حيان الأندلسي، ينظر البحر المحيط، عناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م، ص ٩/ ٩٥ – ٩٦.

[٤] ينظر محيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الإرشاد، حمص، سوريا، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص ٨/ ٣٠. ينظر الرضي: شرح الكافية، ص ٣/ ١٠٢٢.

[٥] ينظر السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ص ٣/ ١٨٨.

[٦] ينظر المرجع السابق، ص ٣/ ١٨٨.

[٧] ينظر محيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص ١/ ٤٧٩.

- ضمير الرفع المنفصل للتوكيد وحرف النفي؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَعُلِّمْتُمْ مَالَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١].
- المفعول به والضمير المنفصل للتوكيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ﴾ النَّمل:٦٨].

٣- الفواصل الثلاثية:

- المفعول به وضمير الرفع المنفصل للتأكيد، و"لا" النافية؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨][1].

٤- الفواصل الرباعية:

- الجار والمجرور (حال شبه جملة)، والجار والمجرور (مفعول به)، وضمير رفع منفصل للتأكيد، و"لا" النافية، ومنه قوله تعالى: ﴿وقال الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [النحل: ٣٥][2].

ثانيًا: الفصل بالجملة:

- الفصل بالجملة غير الاعتراضية، ومنها:

قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]؛ حيث الفصل بين ""الأيدي" و"الأرجل"، وحَسُنَ ذلك أن المجموع عمل واحد، وقصد الإعلام بترتيبه"[3].

وكذلك وقوع الجملة الفعلية ﴿يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ بين المعطوفين لفظ الجلالة "الله" والاسم الموصول "ما" في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى﴾ [النساء: ١٢٧][4].

- الفصل بالجملة الاعتراضية:

تبين فيما سبق مفهوم الجملة الاعتراضية وقيمتها الدلالية في الفصل بين المتعاطفين، وقد ذخرت كتب النحاة بالشواهد عليها وأمثلتها[5]، ومن ذلك -على سبيل الذكر لا الحصر-، قول قيس بن جروة[6]:

فَإِنَّ أَبَاهَا مُقْسِمٌ بِيَمِيْنِهِ لَئِنْ نَبَضَتْ كَفِّيْ -وَإِنِّيْ لَنَابِضُ-

---

[1] قال ابن عادل في اللباب: " و"نحن" توكيد مصحح للعطف على الضمير المرفوع المستتر في "نخلفه". ص ١٣/ ٢٨٤. وكأن العطف بالتوكيد بالضمير هو الأصل في تصحيح العطف على المضمر المرفوع المستتر وما عداه من فواصل لا قيمة تركيبية لها في حال وجوده.

[2] ينظر محيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص ٥/ ٢٩٧.

[3] السيوطي: همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ص ١١٥/٣.

[4] ينظر الفراء: معاني القرآن ص ١/ ٢٩٠.

[5] ينظر أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ص ٣/ ١٦١٣-١٦١٦.

[6] ابن بَرْهان العكبري: شرح اللمع، حققه: د: فائز فارس، ص ٢٥٥/١.

ثُمَّ رَآنِي لَأَكُونَنَّ ذَبِيْحَةً وَقَدْ كَثُرَتْ بِيْنَ الأَعَمِّ المَضَائِضُ

حيث فُصل بالجملة الاسمية المنسوخة "وَإِنِّيْ لَنَابِضُ" بين المتعاطفين.

يبدو مما سبق أن ما يسمى الفصل بـ "المفرد" لا يُقصد به أن الفاصل كلمة واحدة، وإنما هو ما ليس بجملة؛ فقد يكون الفاصل أحادي البنية، أو ثنائيًّا، أو ثلاثيًّا، أو رباعيًّا، كما تبين فيما سبق، وأن هذا التنوع وكذلك التنوع في نوع الجملة الفاصلة بين المتعاطفين فيه إثراء لهذا القسم من الفصل النحوي بين المتعاطفين، وتأكيد على قوة الربط والارتباط بينهما كونه غير مباين عنهما ومنسجمًا دلاليًّا معهما. وأن اللغة تتيح لمستعمليها بدائل تتناسب مع تعدد المواقف وتنوعها، وما ينبني عليه من معنى مقصود.

المبحث الثاني: الفصل بين المتعاطفين في (اللباب في علوم الكتاب):

في هذا الموضع يتناول البحث معالجة ابن عادل الدمشقي لهذه المسألة النحوية من خلال النص القرآني في تفسيره (اللباب في علوم الكتاب)، وما قدمه من صور متعددة لاستعمال ظاهرة الفصل بين المتلازمين، لا سيما بين المعطوف عليه المضمر المرفوع، والمعطوف الظاهر. وليس الغرض مجرد جمع تلك الصور من الفصل بين المتعاطفين، فالأمر أدق من هذا؛ من حيث متابعة آرائه في تأثير هذه الظاهرة على التوجيه النحوي والدلالي لهذه الآيات القرآنية، وإظهار صور تعاطيه معها وقبوله لها؛ أي جعلها راجحة أو مرجوحة، وبيانها على النحو الآتي:

أولًا: الفصل بما دون الجملة: ويتضمن ما يلي:

- **الفواصل الأحادية:**

١- الفصل بالضمير المؤكِّد:

لقد بدت رؤيته لهذه المسألة عند تناوله للآيات التي يُفصل فيها بين المتعاطفين بالتوكيد؛ ومنها:

قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البَقَرَةِ: ٣٥]، ففي موضع تفسيره لهذه الآية استعرض رأيي البصريين والكوفيين في مسألة الفصل بين المعطوف عليه المضمر المستتر والمعطوف، دون ترجيح؛ حيث أشار إلى أن "وزوجك" معطوف على ضمير الرفع المستتر في "اسكن"، وأن "أنت" توكيد للضمير المستتر؛ فصحَّ العطف عليه وفقا لرأي البصريين[١]، لذلك رَجَّحَ هذا التوجيه، كما فعل أبو حيان والسمين الحلبي[٢]، على ما ذكره ابن مالك بأن "زوجك"

[١] ينظر ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص ١/ ٥٤٦- ٥٤٧.

[٢] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: صدقي محمد جميل، ص ٢٥٢/١-٢٥٣. والسمين الحلبي: الدر المصون، ص ١/ ٢٧٨-٢٧٩.

فاعل لفعل محذوف دل عليه ما قبله، وأنه من عطف الجمل، وليس من عطف المفردات[١]. وتبعهم في هذا أبو السعود[٢]، وشهاب الدين الخفاجي[٣].
ولم يخالف المعربون هذا التوجيه؛ فتأكيد الضمير المستتر بالظاهر المنفصل "أنت" يُحسِّن من العطف عليه[٤].

وقد أكد هذا الرأي في توجيه كلمة "ربك" في قوله تعالى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [المَائِدَة: ٢٤]؛ حيث قَدَّم وجه الرفع على ثلاثة الأوجه الأخرى؛ "عطفا على الفاعل المستتر في "اذهب"، وجاز ذلك للتأكيد بالضمير"[٥].

أما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡۚ﴾ [يُونُس:٢٨]؛ فيلفت الانتباه أنه لم يذكر الفصل صراحة رغم تقديمه الدليل عليه، ولعل ما حاد به عن التصريح به في هذا الموضع أنه قد ورد وفق الضابط البصري لهذه المسألة؛ لاعتماده على القول المشهور الذي لا يحتاج إلى الذكر، حيث يقول: "قوله "مكانكم" اسم فعل، فسره النحويون بـ "اثبُتوا" فيحمل ضميرا؛ ولذلك أُكد بقوله "أنتم" وعُطف عليه "شركاؤكم"..."[٦]، وجعل هذا التوجيه مقدما على الثاني وهو كونه مبتدأ، و"شركاؤكم" معطوف عليه محذوف الخبر[٧]، وقد سبقه إلى هذا

[١] ينظر ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١/ ٥٤٧- ٥٤٨، ٧/ ٢٧٤. وابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وآخر، ص ٣/ ٣٧١ - ٣٧٢. وأبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ص ١٣/ ١٦٤- ١٦٥.

[٢] ينظر أبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص ٩٠/١.

[٣] ينظر شهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص ٢/ ٢١٠.

[٤] ينظر أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، القسم الأول، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت، ص ١/ ٥٢. والمنتجب الهمذاني: الفريد في إعراب القرآن المجيد، حققه: محمد نظام الدين الفتيح، ص ٢٢٩/١.

[٥] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٧/ ٢٧٤.

[٦] ابن عادل الدمشقي: المرجع السابق، ص ١٠/ ٣١٤.

[٧] ينظر ابن عادل الدمشقي: السابق، ص ١٠/ ٣١٥. وابن عطية: المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ص ١١٧/٣.

التوجيه العديد من المفسرين اعتمادا على أن "مكانكم" اسم فعل بمعنى "الزموا"، أو"اثبتوا"، وهو الأدق[١]. وتبعهم في هذا أبو السعود[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه:٥٨]؛ حيث بدا نزوعه نحو رأي البصريين في هذا الموضع بقوله: "و"نحن" توكيد مصحح للعطف على الضمير المرفوع المستتر في "نخلفه""[٣]، ويبدو أنه لا يعتد بما دون التوكيد فاصلا إذا ما وجد معه غيره في مركب عطفي واحد، ويبدو كذلك أن من سبقه من المفسرين قد ذهبوا نفس المذهب، وإن لم يعتبروه مصححا للعطف، نحو: ابن عطية[٤]، وأبي حيان[٥]، بينما توافق قوله مع قول السمين[٦]. ولأبي السعود في توسط "لا" بين العاطف والمعطوف تفسير بأنها "للإيذان بمسارعته [يقصد فرعون] إلى عدم الإخلاف"[٧].

وهنا ملحظ مهم مفاده أن الفصل بين المتعاطفين ثلاثي، وليس أحاديا؛ فالمفعول به (الهاء)، وضمير الرفع المؤكد لضمير الرفع "نحن"، و "لا" النافية جميعها يفصل بين المتعاطفين، ولكن السبب عدم اعتداده بما دون الضمير المؤكد، ولكن الباحث يؤيد رأيه برأي أبي حيان الأندلسي بأن الفاصل في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المَسَد:٤] هو المفعول به وصفته، وهو ما سيرد بيانه في موضعه. وكذلك مذهب ابن عادل بثنائية الفاصل - وهو ما سيرد بيانه في موضعه- في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [النِّسَاء:١٢٧].

٢- الفصل بهمزة الاستفهام:

في قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ [الصَّافَّات:١٦- ١٧] نجد من قرأ "أَوَ" بفتح الواو (واو العطف)؛ فتكون الهمزة قبلها للاستفهام، وليست ساكنة؛ فتصير حرف العطف "أَوْ"[٨]؛ حيث أشار إلى رأي الزمخشري بأن في "آباؤنا" وجهين: أولهما أنه معطوف على محل "إنَّ" واسمها.

---

[١] ينظر الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ٣/ ١٣٣. والرازي: مفاتيح الغيب، ص ٨٦/١٧. وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٦/ ٤٩. والسمين الحلبي: الدر المصون، ص ٦/ ١٨٩-١٩٠.

[٢] ينظر أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ١٣٩/٤.

[٣] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٣/ ٢٨٤.

[٤] ينظر ابن عطية: المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ص ٤٨/٤.

[٥] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص٣٤٧/٧.

[٦] ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ص ٥٦/٨.

[٧] أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ٢٤/٦ بتصرف.

[٨] ينظر د. عبد العال سالم مكرم وآخر: معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ص ٥/ ٢٣٢.

وثانيهما أنه رُفع عطفا على الضمير المرفوع في "لمبعوثون"، وأجاز هذا الفصل بينهما بهمزة الاستفهام[١]، وقد وافقه في هذا الرأي السمين الحلبي[٢]، الذي لم يطرح توجيه أبي حيان للرفع على الابتداء في "آباؤنا" جانبًا؛ حيث رفض العطف على المضمر المرفوع؛ لأنه مسبوق بهمزة الاستفهام التي لا تدخل إلا على الجملة[٣]، فجمع السمين بين قول أبي حيان وبين قول الزمخشري؛ فصار في رفعها ثلاثة أوجه، أخذ بها ابن عادل الدمشقي قائلا: "وتحصل في رفع "آباؤنا" ثلاثة أوجه: العطف على محل "إن" واسمها. والعطف على الضمير المستكن في "لمبعوثون". والرفع على الابتداء، والخبر مضمر..."[٤]. وأيدهم في هذا أبو السعود، مع اختلاف في ترتيب الأوجه الإعرابية[٥]. أما شهاب الدين الخفاجي فقد ردَّ احتمال العطف على محل "إنَّ" واسمها، ولم ينكر العطف على الضمير المستتر في اسم الفاعل رغم ندرته قائلا: "وفصل حرف واحد أمر قليل في الاعتداد بمثله"[٦].

وما يعني البحث الوجه الثاني؛ حيث لم يرده، كما فعل أبو حيان، وأجازوا عطف "آباؤنا" على الضمير المرفوع في "لمبعوثون"، مسوغين هذا بالفصل بالهمزة الواردة لتأكيد النفي، والتي شبهوها بـ "لا" النافية في قوله تعالى: "ما أشركنا ولا آباؤنا". ويؤكد صحة هذا التوجيه، من جهة تقدير المعنى، ما ذهب إليه المنتجب الهمذاني قائلا: "وجاز ذلك من غير تأكيد؛ لأجل الفصل بهمزة الاستفهام، والتقدير: أَيُبْعَثُ أيضا آباؤنا"[٧]، كما يؤكد صحته ما سبق أن أشار إليه سيبويه بـ "طول الكلام"، وما يفهم من كلام ابن يعيش بأن الضمير المتصل أحاديا كان أو ثنائيا أقل قبحا في عدم الفصل بالمؤكد؛ حيث إن الفاصل بين المتعاطفين له صورة لفظية، وينطبق هذا المفهوم على الفصل "بهمزة الاستفهام"؛ لقيمتها الصوتية والخطية بين المتعاطفين.

---

[١] ينظر الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ٢٠٤/٥.

[٢] ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ص ٩/ ٢٩٦ ـ ٢٩٨.

[٣] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: صدقي محمد جميل، ص٩٥/٩ـ ٩٦. والمالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص ١٣٥.

[٤] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٦/ ٢٨٩.

[٥] ينظر أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ١٨٧/٧.

[٦] شهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ص ٦٦/٨.

[٧] المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حققه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، ص ٥/ ٣٧٧.

وهنا ملحظ مهم مفاده أن ابن عادل الدمشقي قدم وجه الرفع عطفًا على محل "إنَّ" واسمها، وثنى بالعطف على المضمر المرفوع المستتر، ولعل حافزه إلى تقديم هذا الوجه الذي لا إشكال واضح في فصله عن المعطوف عليه. وإن كان غير رادٍّ للوجه الثاني ومجيزًا له. وأحسب أنه الأولى؛ لأنه يغني عن العطف على المحل.

٣- الفصل بـ "لا" النافية:

لقد تنوعت صور الفواصل مما دون الجملة؛ فكانت "لا" النافية فاصلا بين المتعاطفين، كما في قوله تعالى: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[الأَنْعَام: ١٤٨] ؛ حيث إن "آباؤنا" معطوف على ضمير الرفع المتصل في "أشركنا" بدون تأكيد لضمير الرفع استنادا إلى مذهب البصريين، و" اكتفاء بوجود "لا" الزائدة للتأكيد فَاصِلة بين حَرْف العَطْفِ والـمَعْطُوف"[١]. وقد سبقه إلى هذا ابن عطية[٢]، وأبو حيان[٣]، والسمين الحلبي[٤]، وتبعهم أبو السعود بقوله: "وعطف "آباؤنا" على الضمير للفصل بـ "لا""[٥]. ولم يكن هذا بعيدا عن قول جمهور النحاة بغَناء "لا" عن ضمير الفصل رغم مجيئها عقب حرف العطف[٦].

ولابن الدهان في "آباؤنا" توجيه آخر، هو: "أَنَّ (آباؤنا) غَيْرُ مَعطوف...، وإنما هُوَ مُبتدأ محذوف الخبر، تقديره: ما أشركنا ولا آباؤُنَا أَشْرَكُوا"[٧].

٤- الفصل بالمفعول به:

كما في قوله تعالى: ﴿لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِي﴾ [المَائِدَة:٢٥]؛ حيث رأى في الوجه الخامس من الأوجه الستة لإعراب "وَأَخِي" - أن الرفع عطفًا على ضمير الرفع

---

[١] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٨/ ٤٩٩.

[٢] ينظر ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص ٣٥٩/٢-٣٦٠.

[٣] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٦٨١/٤.

[٤] ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ص ٢١٠/٥.

[٥] أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ١٩٦/٣.

[٦] ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وآخر، ص ٣٧٣/٣. والرضي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ص ١/ ١٠٢٢. ولأبي علي الفارسي رأي في الفصل بـ "لا". ينظر أبو علي الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرَين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م- ١٤٢٨هـ، ص ٤١٤/٢. أوبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: أ.د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، ص ١٦٧/١٣.

[٧] ابن الدهان: الغرة في شرح اللمع، دراسة وتحقيق: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، ص ٩٥٩/١.

المستتر في "أملك"، ورغم اعتراض أبي حيان على هذا التخريج[1]، إلا أن ابن عادل قد وافق القائلين به من جهة صحة التركيب تقديرًا، وأمن اللبس، بقوله: "وجاز ذلك لِلْفَصْل بقوله: "إِلَّا نَفْسِي" ... القائل بهذا الوَجْهِ صَرَّح بِتَقْدِيرِ المفعول بَعْد الفاعِلِ المَعْطُوف. وأيضاً اللَّبْسُ مأمون، فإن كلَّ أَحَدٍ يَتَبادَرُ إلى ذِهْنِهِ أَنَّهُ يَمْلِكُ أَمْرَ نَفْسِهِ"[2].

وقد سبقه السمين الحلبي إلى هذه الاحتمالات الستة لإعراب "أخي"، وكلاهما كان الوجه الأول لإعرابه عندهما أنه عطفه على "نفسي" هو الأظهر معنى والأرجح توجيها[3]. ومفاد هذا أن الفصل بين المتعاطفين مرجوح إذا وجد معه من التوجيهات النحوية أو الاحتمالات ما يغني عنه.

ومنه كذلك الفصل بالمفعول في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المَسَد:٤]، وقد رُفِعَتْ ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾؛ بالابتداء، في الوجه الأول، ثم بالعطف "على الضمير في "سَيَصْلَى" سوغه الفصل بالمفعول"[4]. وقد سبقه إلى هذا أبو حيان، الذي أضاف إليه أن الفصل بين المتعاطفين بالمفعول وصفته[5]، وتبعه السمين الحلبي[6]، وأبو السعود بدون زيادة أبي حيان[7].

أما ابن عطية فقد اكتفى بالعطف على فاعل "سَيَصْلَى"؛ لإنابة الفصل بالمفعول عن الفصل بالضمير المنفصل للتأكيد[8]. بينما قدم الرازي وجه العطف على الابتداء؛ فيكون "في جِيْدِهَا"، في الوجه الأول، حالا[9].

ويبدو أن تقديمه الرفع ابتداءً على الرفع عطفا في هذا الموضع مرجعه إلى أنه مُسَوَّغٌ نحويا، ويكون خبره مفردا وهو "حَمَّالَةُ" المضاف إليه "الحَطَبِ"، أو جملة

---

[1] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٤/ ٢٢١.

[2] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٧/ ٢٧٦. وينظر ابن عطية: المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ص ٢/ ١٧٦. وأبو البقاء العكبري: إملاء ما من به الرحمن، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ١٣٤٧هـ، ص ١١٩/١.

[3] ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ص٢٣٤/٤-٢٣٥. وابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٢٧٥/٧-٢٧٦.

[4] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٢٠/ ٥٥٤.

[5] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: صدقي محمد جميل، ص ٥٦٧/١٠.

[6] ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ص ١٤٤/١١-١٤٥.

[7] ينظر أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ٢١١/٩.

[8] ينظر ابن عطية: المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ص ٥٣٥/٥.

[9] ينظر الرازي: تفسير الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ١٧٢/٣٢.

اسمية مبتدؤها محذوف تقديره "هي" وخبره مفرد. وفي هذا دليل على أن الفصل بين المتعاطفين عنده مرجوح إذا كان الراجح قد قوي نحويا ودلاليا.

٥- الفصل بشبه الجملة المتعلق بالعامل في المعطوف عليه[١]:

ومنه قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأَحۡزَاب:٤٣]؛ حيث قدَّم وجه الرفع في "ملائكته" عطفا على فاعل "يُصَلِّي"، وجعل وجه الرفع بالابتداء ثانيا، وسوغ هذا التوجيه بالفصل بمعمول الفعل العامل في المعطوف عليه قائلا: "وأغنى الفصل بالجار [يقصد "عليكم"] عن التأكيد بالضمير"[٢]؛ حيث توافر شرط طول الكلام بين المتعاطفين دون الفصل بضمير رفع منفصل، وقُدِّمَ هذا الوجه على الثاني نحويًّا ودلاليًّا؛ لعدم جواز حذف الخبر، وتقديره: "وملائكته يصلون"؛ فاختلف مدلول الثاني عن الأول. وقد سبقه إلى هذا السمين الحلبي[٣]. وكذلك ذهب أبو السعود وشهاب الدين الخفاجي إلى الرفع عطفا على فاعل "يُصَلِّي" المستتر؛ لمجيء ما أغنى عن الضمير المنفصل للتأكيد[٤].

٦- الفصل بالخبر المفرد:

ومنه قوله عز وجل: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾ [النَّمۡل:٦٧]، فـ "آباؤنا" معطوف على اسم "كنا" الناسخة، ولا يوجد وجه إعرابي آخر له؛ لأن الخبر "ترابا" أنيب عن الفاصل بالتأكيد بين المتعاطفين[٥]. ولقد كان أبو حيان سابقًا له في هذا التوجيه[٦]، وأيدهما أبو السعود بالرفع عطفا على الضمير المتصل في "كنا"؛ معللا ذلك بقوله: "وقام الفصل مع الخبر مقام الفصل بالتأكيد"[٧].

- **الفواصل الثنائية:**

١- الفصل بالمفعول به والجار والمجرور:

وقد تتعدد الفواصل؛ فيكون الفاصل ثنائيا، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّسَاء:١٢٧]. ذكر أن "وَمَا" تحتمل سبعة أوجه متنوعة بين الرفع والنصب

---

[١] ينظر ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ص ١/ ٢٤١-٢٤٢. وعبد الكريم الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص ٨/ ٣٠.

[٢] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٥/ ٥٦٠ بتصرف.

[٣] ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ص ١٢٦/٩.

[٤] ينظر أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ١٠٧/٧. وشهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب، ضبطه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ص ٤٩٥/٧-٤٩٦.

[٥] ينظر ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٥/ ١٩٦.

[٦] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: صدقي محمد جميل، ص ٢٦٥/٨.

[٧] أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ٣٩٧/٦.

والجر، وأن أول أوجه رفعها أنها معطوفة على ضمير الرفع المستتر في "يفتيكم"، "وجاز ذلك للفصل بالمَفْعُول والجَارُ والمَجْرُور، مع أن الفصل بأحدهما كاف"[1].
ولعل تقديم الرفع على غيره في هذا الموضع مرجعه دلالي؛ لأن "معنى الرفع أيضا أبْين؛ لأن ما يتلى في الكتاب هو الذي بَيَّن ما سألوا"[2].
وقد سبقه إلى هذا التوجيه أبو حيان، إلا أنه جعله ثانيا للعطف على "اسم الله"[3]، وكذلك السمين الحلبي، وقد تطابق توجيههما لـ "وَمَا"[4]. ولم يخرج أبو البقاء العكبري عن هذا التوجيه في إعرابه؛ حيث إنه عنده مقدم على ما سواه، إلا أن الفاصل بين المتعاطفين وفق هذا التوجيه هو "الجار والمجرور"[5]، وكأن اتصال الضمير "كم" بالفعل قد أدخله في حيزه اللفظي فلا يعد فاصلا، وإلى ذلك ذهب المنتجب الهمذاني[6].

ثانيًا: الفصل بالجملة، ويتضمن نوعين:

- **الفصل بين المتعاطفين بالجملة غير الاعتراضية:**

لقد تعددت مواضعه، ومنها ما ذكره في تخريجه لنصب "وَأَرْجُلَكُمْ" في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المَائِدَة:٦]، وسبقه السمين[7] إلى أن لها الأوجه الثلاثة: النصب والجر والرفع. وقَدَّمَ في النصب وجه العطف على "أيديكم" مسوغا إياه بقول العكبري ردا على ابن عصفور[8]، ومن تبعه[9] في رفض العطف على "أيديكم" للفصل بجملة غير اعتراضية منشئة حكما جديدا، وليست مؤكدة لما قبلها؛ حيث يقول: "وقال أبو البقاء عكس هذا، فقال: هو مَعْطُوفٌ على الوجوه، ثم قال: وذلك جائز في العربية بلا خلاف. وجعل السُّنَّةَ الواردة بغسل الرجلين مقوية لهذا التخريج، فليس بشيء. فإن لقائل أن يقول: يجوز أن يكون النصب على محل المجرور، وكان حكمها المسح، ولكنه نسخ ذلك

---

[1] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٧/ ٤٣.
[2] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ –١٩٨٨م، ص ٢/ ١١٤.
[3] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٨١/٤.
[4] ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ص ١٠٠/٤.
[5] أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، القسم الأول، ص ١/ ٣٩٣.
[6] ينظر المنتجب الهمذاني: الفريد في إعراب القرآن المجيد، ص ٣٤٩/٢.
[7] ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ص ٤/ ٢١٠.
[8] ينظر ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ص ٢٥٩/١.
[9] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٤/ ١٩٢.

بالسُّنَّة، وهو قول مشهور العلماء"[١]. ويقول العكبري في مصنف آخر تأكيدا لهذا التوجيه: "(وأرجلَكم) يقرأ بالنصب وفيه وجهان: أحدهما هو معطوف على الوجوه والأيدي؛ أي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم. وذلك جائز في العربية بلا خلاف ... والثاني أنه معطوف على موضع برؤوسكم. والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع"[٢]. وقد استدل الشافعي بأن السنة تؤيد هذا التوجيه[٣]، وأشار أبو السعود إلى فائدته، وهي: "أنه ينبغي أن يُقتصد في صب الماء عليها، ويغسلها غسلا قريباً من المسح. وفي الفصل بينه وبين أخواته إيماء إلى أفضلية الترتيب"[٤]. وقد أجاز الألوسي الفصل بالجملة غير الاعتراضية قائلا: "لم يذهب أحد من أئمة العربية إلى امتناع الفصل بين الجملتين المتعاطفتين أو معطوف ومعطوف عليه، بل صرح الأئمة بالجواز"[٥].

ومن المعربين من رأى أن النصب عطفا على "أيديكم" مجمع عليه من الكافة[٦]، ومنهم الأخفش الأوسط إذ يقول: "وَالنَّصْبُ أَسْلَمُ وَأَجْوَدُ من هذا الاضطرار"[٧]. وكذلك الزجاج الذي أجازه لجوازه في اللغة[٨]. والسيوطي[٩]، ومن المحدثين الأستاذ عباس حسن[١٠].

وفي النصب عطفا على "وجوهكم" تغليب على الجر عطفا على "رؤوسكم"، الأقرب موضعا؛ لأن قرينة غيرها وهي السنة والإجماع قدمت النصب على الجر[١١].

---

[١] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٧/ ٢٢٣. وينظر أبو البقاء العكبري: التبيان، ص ١/ ٤٢٢.

[٢] أبو البقاء العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ص ١/ ١١٧.

[٣] ينظر الشافعي: تفسير الإمام الشافعي، جمع وتحقيق: د. أحمد بن مصطفى الفران، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص ٢/ ٧٢٦.

[٤] أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ٣/ ١١. وسبقه لهذا المعنى الزمخشري، ينظر: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ٢/ ٢٠٥.

[٥] الألوسي: روح المعاني، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، ص ٣/ ٢٤٨.

[٦] ينظر ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧هـ، ص ٩٠.

[٧] الأخفش الأوسط: معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ص ١/ ٢٧٧.

[٨] ينظر الزجاج: معاني القرآن، ص ٢/ ١٥٢ – ١٥٣.

[٩] ينظر السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ص ٣/ ١١٥.

[١٠] ينظر عباس حسن: النحو الوافي، ص ٣/ ٤٣٦ (الهامش).

[١١] ينظر مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ ه – ١٩٨٤م، ص ١/ ٤٠٦.

ومنه عطف "أَخَاهُمْ" في قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأَعْرَاف:٦٥] على "نُوحًا" في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ...﴾ [الأَعْرَاف:٥٩]

نلحظ أن الفاصل في هذا الموضع بين المتعاطفين خمس آيات، ويقول ابن عادل في هذا العطف: "قوله: "أَخَاهُمْ" نُصِبَ بـ "أَرْسَلْنَا" الأولى، كأنه قيل: لقد أرسلنا نوحاً، وأرسلنا إلى عاد أخاهم، وكذلك ما يأتي من قوله: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣]، ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥] "وَلُوطًا" [الأعراف: ٨٠]، ويكون ما بعد "أَخَاهُم" بدلاً أو عطف [بيان]. وأجاز مكي أن يكون النَّصْبُ بإضمار "اذْكُرُ"، وليس بشيء لأنَّ المعنى على ما ذكرنا مع عدم الاحتياج إليه"[١].

وفي هذا التوجيه وافق قول السمين الحلبي من سبقه[٢]؛ حيث لم يشر إلى الفصل بين المتعاطفين بجمل متعددة ليس من بينها الاعتراضية[٣]، وقدم النصب عطفا على النصب بالإضمار[٤]، ولم يقدم الأول على الثاني ويجعله أولى ولا أوفق فقط، بل جعل الثاني مرجوحا لتمام المعنى والفائدة بدونه[٥]، وهو في هذا الرأي يبدو مترددا فيما ذكره في آية سورة "هود"؛ حيث وصف الإضمار بالأوفق تخلصا من طول الفصل[٦].

وقد اكتفى الطبري ومن تبعه بالتوجيه الأول، ولكنه جعل المعطوف به على الأول هو "هودا"[٧]. أما الأخفش الأوسط فقد اكتفى بالنصب عطفا في "أخاهم هودا"، و"أخاهم صالحا" ومثله، وهو ما ذكره شهاب الدين الخفاجي في حاشيته[٨]، وكذلك

---

[١] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٩/ ١٨٤. وينظر مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، ناشر انتشارات نور، د.ت، ص ١/ ٣٢٣.

[٢] ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ص ٥/ ٣٥٨.

[٣] ينظر محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، دمشق، الطبعة الثالثة،١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ص ٤٤٠/٤– ٤٤٤.

[٤] خالفه في هذا التوجيه أبو السعود، ينظر إرشاد العقل السليم، ص ٣/ ٢٣٧.

[٥] ينظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ص ٢/ ٣٤٧.

[٦] ينظر ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٠/ ٥٠٤ – ٥٠٥.

[٧] ينظر الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، مصر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص ١٠/ ٢٦٤. والزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ٤٥٧/٢. وابن عطية: المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ص ٤١٧/٢. والرازي: مفاتيح الغيب، ص ١٤/ ١٦١. وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٨٥/٥.

[٨] ينظر شهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ص ٤/ ٣٠٣ - ٣٠٤.

من المعربين من اكتفى به[١]. وقد أضاف الأخفش الأوسط احتمال إضمار "اذكر" قبل "لوطا"[٢]. وتبعه أبو جعفر النحاس[٣]. أما أبو البقاء فنصب "أخاهم" بالفعل المحذوف "أرسلنا"، وجعل العطف فيها من عطف الجمل[٤].

وهنا ملحظ مفاده أن جل المفسرين والمعربين قدموا النصب عطفا على النصب إضمارا في "هودا"، رغم طول الفاصل وفي مقابل هذا تابع المعربون المحدثون أبا البقاء في القول بنصب "أخاهم" بالعامل المضمر "أرسلنا"، وكأنهم أرادوا التخلص من قيد طول الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف[٥].

وكذلك عطف "وَكُلُّ" في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ﴾ [القَمَر:٣] على "ٱلسَّاعَةُ" في قوله تعالى: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القَمَر:١]؛ فيكون الفصل بين المتعاطفين بثلاث جمل. قال ابن عادل: "وقرأ أبو جعفر وزيد بن علي بكسر القاف وجر الراء. وفيها أوجه: أحدها - ... ويرتفع "كُلُّ" حينئذ بالعطف على " ٱلسَّاعَةُ"؛ فيكون فاعلاً أي اقتربت الساعةُ وكلُّ أمرٍ مستقرٍ.

قال أبو حيان وهذا بعيد لوجود الفصل بجمل ثلاث، ... انتهى. قال شهاب الدين: وإذا دل دليل على المعنى فلا نبالي بالفواصل"[٦].

وقد اعتد السمين بوضوح المعنى وغلبة قوته على طول الفصل أو التباعد الخطي بين المتعاطفين، وهو ما انسحب تأثيره على ابن عادل الدمشقي الذي قدم رأيه في رفع كلمة "كُلُّ" عطفا على "ٱلسَّاعَةُ" التي في الآية الأولى، وذلك في حال جر الراء في "مُّسۡتَقِرّ"، كما أيده في هذا التوجيه أبو السعود، وشهاب الدين الخفاجي، والألوسي[٧].

---

[١] ينظر المنتجب الهمذاني: الفريد في إعراب القرآن المجيد، ص ٨٠/٣.

[٢] ينظر الأخفش الأوسط: معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ص ١/ ٣٣١.

[٣] ينظر أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ص ١/ ٦٢٢، ٦٢٤.

[٤] ينظر أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، القسم الأول، ص٥٧٨/١. وإملاء ما من به الرحمن، ص ١/ ١٥٥.

[٥] ينظر محيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص ٣٧٩/٣. ومحمود صافي: الجدول في إعراب القرآن الكريم، ص ٤٤٦/٤.

[٦] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٨/ ٢٣١ -٢٣٢. وينظر الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ٥/ ٦٥٤. وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: صدقي محمد جميل، ص٣٤/١٠. والسمين الحلبي: الدر المصون، ص١٠/ ١٢١.

[٧] ينظر أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ٨/ ١٦٨. وشهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ص ٩/ ٢٦. والألوسي: روح المعاني، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، ص ١٤/ ٧٨.

وقد ذهب أبو البقاء العكبري، في التوجيه الثاني لقراءة "مُّسْتَقِرٌّ" بالجر صفة لـ "أمر"، إلى أن " كُلُّ" معطوف على "ٱلسَّاعَةُ"، وذلك بعدما قدم احتمالية الرفع على الابتداء في "كُلُّ" والرفع على الخبرية في "مُّسْتَقِرّ"[1]. بينما ذهب أحد المعربين المحدثين إلى أن الفاصل بين المتعاطفين في هذا الموضع يتجاوز ثلاث الجمل، وبيانها على النحو الآتي[2]:

١- قوله تعالى: ﴿وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ﴾[القَمَر:١]
٢- قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ﴾[القَمَر:٢]
٣- قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ﴾ [القَمَر:٢]
٤- قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ﴾ [القَمَر:٣]
٥- قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾ [القَمَر:٣]

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾[الصَّافَّات:١٤٩].

لقد بدا تأييد ابن عادل الدمشقي للفصل بين المتعاطفين بالجملة غير الاعتراضية عند تفسير هذه الآية، وأكد هذا الرأي، وإن كان مقدار الفاصل في هذا الموضع بين "فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ﴿١٤٩﴾" و "فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ﴿١١﴾" من السورة نفسها يبدو، إن جاز القول، مفرطا[3]؛ حيث وافق رأي الزمخشري بأنه "معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة ..."[4]. وقد رفض أبو حيان هذا التوجيه النحوي لبعد المسافة بين المتعاطفين؛ حيث إنه لم يُجزه، واستبعده مستدلا بأن العرب "إذا كانوا عَدُّوْا الفصل بجملة مثل قولك: كُل لحماً واضرب زيداً وخبزاً، من أقبح التراكيب، فكيف بجمل كثيرة وقصص متباينة؟ فالقول بالعطف لا يجوز"[5]. ولكنه رَدَّه برأي السمين المؤيد للزمخشري في هذا الموضع؛ حيث قال: " ولقائل أن يقول: إن الفصل - وإن كثر بين الجمل المتعاطفة- مغتفر. وأما المثال الذي ذكره فمن قبيل المفردات. ألا ترى كيف عطف "خبزاً" على لَحْماً؟"[6].

وكذلك أيده بقول الرازي: "﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾ وهذا معطوف على قوله في أول السورة ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآ﴾؛ وذلك لأنه تعالى أمر رسوله ﷺ باستفتاء قريش عن وجه إنكار البعث أولا ثم ساق الكلام موصولا

---

[1] ينظر أبو البقاء العكبري: التبيان، ص ١١٩٢/٢. وقد اكتفى النحاس بالوجه الأول. ينظر إعراب القرآن ص ٢٨٢/٣.

[2] ينظر محيي الدين الدرويش، ص ٣٧٢/٩. وقد ذهب محمود صافي إلى أنها سبع جمل، ينظر: إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ص ٢٧/ ٦٣- ٦٤.

[3] ينظر ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٣٤٩/١٦.

[4] الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ٥/ ٢٣١.

[5] أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: صدقي محمد جميل، ص ٩/ ١٢٥ – ١٢٦.

[6] السمين الحلبي: الدر المصون، ص ٩/ ٣٣٢ – ٣٣٣.

بعضه ببعض إلى أن أمره بأن يستفتيهم ..."[١]، وقد وافقهم في هذا شهاب الدين الخفاجي بقوله: "والفاء في المعطوف عليه جزائية في جواب شرط مقدر وهذه عاطفة تعقيبية؛ لأنه أمر بهما من غير تراخ، لكنه أورد عليه أنه فيه فصل طويل إن لم يمتنع لا ينبغي ارتكابه، وقد استقبح النحاة الفصل بجملة في نحو أكلت لحماً وأضرب زيداً وخبزاً فما بالك بجمل بل سورة، ...، وهذا الكلام لما تعانقت معانيه وارتبطت مبانيه، آخذاً بعضها بحجز بعض حتى كأنها كلمة واحدة لم يعد بُعدها بُعداً؛... واتصالها بأول السورة كاتصال المعطوف؛ لأن عظيم خلقه كما دل على الحشر دل على تنزهه عما لا يليق بجلاله"[٢]، وكذلك الألوسي[٣]. ولعل شبه الإجماع على العطف في هذا الموضع يهيئ النظر إلى الجمل في النص على أنها "كليات توجد بينها علاقات دلالية ذات طبيعة عامة..."[٤].

ويبدو أن طول الفاصل بين المتعاطفين في هذا الموضع جعل المعربين القدامى، مما تمكن الباحث من مطالعة مصنفاتهم، يُعرضون عن إعراب "فاستفتهم" الثانية[٥]. بينما اكتفى أصحاب "معاني القرآن" بتقدير معنى "فاستفتهم" الثانية بـ "اسألهم" للتوبيخ والتقرير[٦].

كما رأى ابن عادل الدمشقي أن الجملة الاسمية الواقعة خبرًا قد فصلت بين المتعاطفين في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطَّلَاق:٤] نجد أن "وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ" في وجهها الأول مبتدأ وخبره محذوف، تقديره جملةٍ كالأول، أو مفرد. أما في توجيه العطف، يقول: "ولو قيل بأنه معطوف على "ٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ" عطف المفردات، وأخبر عن الجميع بقوله "فَعِدَّتُهُنَّ" لكان وجها حسنا، وأكثر ما فيه توسط الخبر بين المبتدأ وما عُطف عليه"[٧]. وقد رأى أبو حيان الأندلسي أن العطف في الآية عطف جملة على

---

[١] الرازي: مفاتيح الغيب، ص ٢٦/ ١٦٧.

[٢] شهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ص ٨/ ١٠٧.

[٣] ينظر الألوسي: روح المعاني، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، ص ١٢/ ١٤٣.

[٤] د. سعيد بحيري: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م، ص ١٦٧.

[٥] ينظر أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ٧٧٣/٢. ومكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، ص ٢٤٣/٢. وأبو البقاء العكبري: التبيان، ص ١٠٩٣/٢-١٠٩٤. والمنتجب الهمذاني: الفريد، ص ٣٩٨/٥.

[٦] ينظر الفراء: معاني القرآن، ص ٣٩٣/٢. والزجاج: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ص ٣١٤/٤.

[٧] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٩/ ١٦٢.

جملة، وخبر "وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ" محذوف تقديره جملة أو مفرد، وهو الأولى[1]. أما السمين الحلبي فقد سبق ابن عادل الدمشقي إلى ما ذكره[2]. وتبعهما شهاب الدين الذي رأى أن "الجملة الشرطية خبر من غير حذف ولا تقدير ... ولو عُطف على قوله تعالى: "وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ"، وجعل الخبر لهما من غير تقدير جاز"[3]. وقد وافق شهابُ الدين مكيَّ بن أبي طالب[4]، والمنتجبَ الهمذاني في تقدير خبر المبتدأ الأول بأنه الجملة الشرطية بجزأيها (فعل الشرط وجوابه)[5]. ومن جهة عطف ""وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ" فذهب الهمذاني إلى أنها "مبتدأ أيضا والخبر محذوف؛ إذ ليس له خبر في اللفظ ... فحذف الخبر؛ لأن خبر المبتدأ الأول يدل عليه"[6]. وسبقه إلى هذا التوجيه، من المعربين، أبو البقاء العكبري[7].

ونخلص من هذا بأن مَنْ رأى من المفسرين عطف "وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ" على "وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ" عطف مفرد على مفرد اختلفوا في تقدير الفاصل؛ واتفقوا في جعله جملة، ولكن فريقا ذهب إلى أنها الجملة الاسمية، وهي جواب الشرط. ومنهم من ذهب إلى أنها الجملة الشرطية بجزأيها، ويبدو أن ما ذهب إليه مكي وشهاب الدين هو الأصوب لأن الجملة الشرطية لا تتم الإفادة منها إلا باجتماع جزأيها مع الأداة، لا سيما أن جملة "فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ" هي جواب الشرط، فضلا عن أنها بجزأيها الفاصل الصوتي والخطي بين المعطوف عليه والمعطوف.

ويبدو تردده في مسألة الفصل بالجملة غير الاعتراضية؛ حيث إنه في مواضع أخرى قد اتجه إلى التخلص من الفصل بين المتعاطفين وترجيح غيره عليه إذا طال الفاصل، وذلك فيما يلي:

يقول في كلمة "وَبَرًّا" في قوله تعالى: ﴿جَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيۡنَ مَا كُنتُ وَأَوۡصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمۡتُ حَيًّا ٣١ وَبَرَّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمۡ يَجۡعَلۡنِي جَبَّارٗا شَقِيّٗا﴾ [مَرْيَم:٣١-٣٢]: "العامَّةُ على فتح الباء، وفيه تأويلان: أحدهما: أنه منصوب نسقاً على "مباركاً" أي: وجعلني برا. والثاني: أنه منصوب بإضمار فعل، واختير هذا على

[1] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: صدقي محمد جميل، ص ١٠/ ٢٠٠.
[2] ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ص ١٠/ ٣٥٥.
[3] ينظر شهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ص ١٩٧/٩.
[4] ينظر مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، ص ٣٨٤/٢-٣٨٥.
[5] ينظر المنتجب الهمذاني: الفريد في إعراب القرآن المجيد، ص ١٦٦/٦.
[6] المنتجب الهمذاني: المرجع السابق، ص ١٦٧/٦.
[7] ينظر أبو البقاء العكبري: التبيان، ص ١٢٢٧/٢.

الأول؛ لأن فيه فصلاً كثيراً بجملة الوصية ومتعلقها"[١]. ويفهم من هذا ميله إلى عطف جملة على جملة بدلا من عطف المفرد على المفرد؛ فرجح التوجيه الثاني على الأول؛ فيكون التقدير-والله أعلم-: وجعلني برا.

وقد سبقه إلى هذا الزمخشري وأبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي[٢]. أما أبو السعود فَقَدَّمَ النصب عطفا على التوجيه الثاني وعلى قراءة الجر، وكذلك شهاب الدين الخفاجي قدم النصب عطفا على النصب إضمارًا، وعلى النصب عطفا على محل "بالصلاة"[٣].

وقد كان للتوجيه الأول الغلبة لدى أصحاب كتب (معاني القرآن) فالفراء، والزجاج ذهبوا إلى التوجيه الأول (العطف) دون إشارة إلى الثاني[٤].

أما المعربون ومنهم مكي بن أبي طالب فقد ذهب إلى تقديم النصب عطفا على "مباركا" على النصب عطفا على "الصلاة" في قراءة كسر الباء[٥]. وقد قدمه أبو البقاء العكبري على قراءتي جر الراء سواء كانت الباء مكسورة أو مفتوحة[٦]، وكذلك المنتجب الهمذاني[٧].

ويرجح البحث النصب عطفا على "مباركا" لإغنائه عن الإضمار، وبالتبعية عن عطف الجمل، لا سيما أن الفاصل بين المتعاطفين مقداره جملة واحدة، كما أن المعنى عامل مهم في هذا الجانب؛ لأن الفعل المضمر من معنى ما ورد في الآية؛ فلا حاجة حينئذ إلى الإضمار ما دام التركيب متسقا والمعنى منسجما في حال العطف على " مُبَارَكًا".

ومنه كلمة "وَجَنَّٰتٌ" في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي مَدَّ ٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۡهَٰرٗاۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ٣ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ﴾ [الرَّعْد: ٣-

---

[١] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٣/ ٦٠.

[٢] ينظر الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ٤/ ١٩. وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٧/ ٢٥٩. والسمين الحلبي: الدر المصون، ص ٧/ ٥٩٦.

[٣] ينظر أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ٥/ ٢٦٤. وشهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ص ٦/ ٢٦٨.

[٤] ينظر الفراء: معاني القرآن، ص١٦٧/٢. والزجاج: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ص ٣/ ٣٢٩.

[٥] ينظر مكي بن أي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، ص ٢/ ٥٧.

[٦] ينظر أبو البقاء العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ص٦٠/٢.

[٧] ينظر المنتجب الهمذاني: الفريد في إعراب القرآن المجيد، ص ٣٦٣/٤-٣٦٤. وقد ذكر ثلاثة توجيهات لنصب "بِرًا" -بكسر الباء.

٤]؛ حيث ذكر أنها قد تُقرأ بكسر التاء[١]، وفيها أربعة أوجه:" أحدها: أنه جُرَّ عطفًا على: " كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ". [الرعد: ٣]
الثاني: أنه نُصب نسقاً على: "زَوجَيْنِ اثْنَيْنِ" قاله الزمخشري. [الرعد: ٣]
الثالث: أنه نصبه نسقاً على: "رَوَٰسِيَ". [الرعد: ٣]
الرابع: أنه نصبه بإضمار "جَعَلَ"، وهو أَوْلَى لكثرة الفواصل في الأوجه قبله"[٢].
وبترجيحه النصب على الإضمار يبدو ميله إلى التخلص من الفصل بين المتعاطفين، كما فعل السمين[٣]، وقبله أبو حيان الذي اختار إضمار فعل قبلها، ورَدَّ التخريج الثاني للحسن بن أبي الحسن وتخريجي الزمخشري لكثرة الفواصل بين المتعاطفين[٤]؛ ففي التوجيهين الأول والثالث فُصل بأربع جمل، وفي الثاني فُصل بثلاث. واكتفى الزمخشري بالوجهين الأول والثاني، وأيده أبو السعود[٥]، بينما اختار ابن عطية الثالث والرابع وقدم النصب إضمارًا على العطف على "رَوَٰسِيَ"[٦]. واختار الزجاج الوجهين: الأول والثالث في حال تحريك آخرها بالكسر[٧]. وارتضى أبو جعفر النحاس باختيار، على الترتيب، الرابع والأول[٨].
ولعل البحث يرى في النصب أو الجر عطفا على أي من الوجوه الثلاثة الأولى ما يثري دلالة الكلمة ويقوي الاتساق بينها وبين ما تعطف عليه، كما أن من العطف ما يغني عن الإضمار؛ لأن المضمر مذكور نصا في الوجهين الثاني والثالث؛ فلا حاجة إليه ولا إلى تحويل العطف من الإفراد إلى الجملة.
ومنه كذلك المفردان ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًاۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ [هُود:٥٠].
يرى ابن عادل الدمشقي أن لهما وجهين؛ أولهما: العطف على ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ ... ﴾ [هُود:٢٥]. والثاني: إضمار فعل بعد الواو؛ فيتخلص من طول الفصل بين المتعاطفين المفردين في الآيتين، فتتحول من عطف المفردات إلى عطف الجمل، ويرجحه على الوجه الأول، ويبين هذا من

[١] قرئت "جنات" بالرفع والكسر. ينظر د. أحمد مختار عمر وآخر: معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ص ٣/ ٢٠٤.
[٢] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١١/ ٢٤٥.
[٣] ينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ص ٧/ ١٢- ١٣.
[٤] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٦/ ٣٤٩.
[٥] ينظر الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ٣/ ٣٣٣. وأبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ٥/ ٥.
[٦] ينظر ابن عطية: المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ص ٣/ ٢٩٣.
[٧] ينظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ص ٣/ ١٣٧.
[٨] ينظر أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ص ١٦٤/٢.

قوله: "قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ﴾ القصَّةُ، معطوفان على قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ في عطف مرفوع على مرفوع ومجرور، كقولك: ضرب زيد عمراً، وبكر خالداً... وقيل: بل هو على إضمار فعل؛ أي: وأرْسَلْنَا هوداً، وهذا أوفق لطول الفصل"[١]. وقد سبقه إلى هذا الرأي أبو حيان الأندلسي، والسمين الحلبي[٢]، ووافقهم أبو السعود[٣]. أما الزمخشري فقد اكتفى بالوجه الأول؛ حيث عطف "أَخَاهُمْ" على "نُوحًا"[٤]، وكذلك ابن عطية بعطف "إِلَىٰ عَادٍ" على "إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ"[٥]. ولم يرجح شهاب الدين الخفاجي وجهًا على آخر، وإن كان المُقَدَّمُ عنده عطف مفرد على مفرد وليس عطف جملة على جملة[٦].

أما المنتجب في إعرابه فقد اختار العطف؛ "أي: وأرسلنا إلى عاد أخاهم"[٧]. ولعل العطف أدق لأنه أخصر لإغنائه عن الإضمار وتمام المعنى دونه.

واستكمالا لهذه المسألة فإن ابن عادل الدمشقي لم يصرح في مواضع أخرى بجواز الفصل بالجملة رغم تقديمه على غيره من الاحتمالات؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٧﴾ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفُرْقَان: ٣٧- ٣٨]. ذكر ابن عادل أن "وَعَادًا" لها ثلاثة أوجه إعرابية؛ هي: "أن يكون معطوفا على "قوم نوح". وأن يكون معطوفا على مفعول "جعلناهم". وأن يكون معطوفا على محل "للظالمين"..."[٨]. ويبين في الوجه الأول أن الفاصل بين المعطوف "عَادًا" والمعطوف عليه ثلاث جمل، هي: ﴿لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ﴾ و﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً﴾ و﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٧﴾﴾. بينما بينه وبين المعطوف عليه في الوجه الثاني جملة واحدة. أما في الوجه الثالث فالفصل بالمفعول به وصفته، كما هو واضح في الآية. وقد وافق في هذا التوجيه أبا حيان الأندلسي والسمين الحلبي،

---

[١] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٠/٥٠٤-٥٠٥.

[٢] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٦/ ١٦٦. والسمين الحلبي: الدر المصون، ص ٦/ ٣٤٠- ٣٤١.

[٣] ينظر أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ٤/ ٢١٦. وينظر ترجيحه للإضمار في آية الأعراف، ص ٣/ ٢٣٧.

[٤] ينظر الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ٣/ ٢٠٧.

[٥] ينظر ابن عطية: المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ص ٣/ ١٧٩.

[٦] ينظر شهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ص٥/ ١٧٨.

[٧] ينظر المنتجب الهمذاني: الفريد في إعراب القرآن المجيد، ص ٣/٤٨١.

[٨] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٤/ ٥٣٢.

وتبعهم فيه الألوسي[1]. أما الزمخشري فلم يذكر الوجه الأول[2]. وفي هذا دليل على أن الفصل بين المتعاطفين وإن تعددت وجوهه، كما في الآية، وبالتبعية المسافة الفاصلة بينهما خطيا فإن هذا لا ينعكس سلبا على الدلالة، ولا على أثر الاشتراك بينهما في الإعراب بالربط بحرف العطف، بل ينوع من المعاني المحتملة والمتعددة الناتجة عن تعدد الوجوه الإعرابية، واختلاف العامل في المعطوف عليه. وكذلك منه قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمۡرَأَتَ فِرۡعَوۡنَ إِذۡ قَالَتۡ رَبِّ ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرۡعَوۡنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِي مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ١١ وَمَرۡيَمَ ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا﴾ [التَّحريم: ١١-١٢]. يقول ابن عادل: "قوله: ﴿وَمَرۡيَمَ ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ﴾ عطف على ﴿ٱمۡرَأَتَ فِرۡعَوۡنَ﴾ ...، وقال أبو البقاء: "ومريم" أي: "واذكر مريم". وقيل: أو "ومثل مريم""[3]. وقد استبعد السمين رأي أبي البقاء لوضوح المعنى بدون إضمار في قوله: "وهذا لا حاجة إليه مع ظهور المعنى"[4]. ويبدو أن هذا الوضوح كان سببا لعدم ذكر أبي حيان لهذا الاحتمال[5]. ويبين نصب "ومريم" عطفا على "امرأت فرعون" أن الفاصل بينهما الجمل الخمس الآتية: ﴿قَالَتۡ﴾ وهي في محل جر بالإضافة، و ﴿رَبِّ﴾ وهي جملة مقول القول، و﴿ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ﴾ وهي جملة جواب النداء لا محل لها، و ﴿وَنَجِّنِي مِن فِرۡعَوۡنَ وَعَمَلِهِۦ﴾ وهي جملة معطوفة على ما قبلها، و ﴿وَنَجِّنِي مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وهي جملة معطوفة على ماقبلها[6].

وفيما سبق من شواهد قرآنية وأقوال المفسرين والمعربين دليل على جواز الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية لها محل إعرابي خلافًا لرأي أبي علي الفارسي وابن عصفور، وقد سبق ذكر ذلك.

- **الفصل بين المتعاطفين بجملة اعتراضية:**

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ٧٢ فَقُلۡنَا ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَا﴾ [البَقَرَة:٧٢-٧٣]. ذهب ابن عادل إلى أن قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ جملة اسمية "لا محل لها من الإعراب؛ لأنها معترضة بين

---

[1] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: صدقي محمد جميل، ص ١٠٦/٨. والسمين الحلبي: الدر المصون، ص ٤٨٣/٨. والألوسي: روح المعاني، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، ص ٢٠/١٠. وقد زاد الفراء وجها رابعا بعطفه على مفعول "فدمرناهم". ينظر معاني القرآن، ص ٢/ ٢٦٨.

[2] ينظر الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ٤/ ٣٥١.

[3] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٩/ ٢١٨. وينظر أبو البقاء العكبري: التبيان، ص ٢/ ١٢٣١.

[4] السمين الحلبي: الدر المصون، ص ١٠/ ٣٧٥.

[5] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: صدقي محمد جميل، ص ١٠/ ٢١٦.

[6] ينظر محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن، ص ١٠/١٥.

المعطوف والمعطوف عليه، وهما: "فَادَّارَأْتُمْ" وقوله: "فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ""[١]. وسبقه إلى هذا الرأي الرازي وأبو حيان والسمين الحلبي، وتبعهم أبو السعود، والألوسي[٢]، ولكن شهاب الدين الخفاجي قد ثنَّى هذا الوجه بقوله: "وقيل حالية؛ أي والحال أنكم تعلمون ذلك"[٣]. أما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم- ممن تمكن الباحث من مطالعة مصنفاتهم- فلم يذكروا إلا اعتراضية الجملة بين المعطوف عليه والمعطوف[٤].

وفي هذا النص القرآني والإجماع من المفسرين والمعربين دليل على جواز الفصل بين المتعاطفين بجملة اعتراضية اتفاقا مع رأي جل النحاة إلا ابن عصفور وأبي حيان الأندلسي في أحد رأييه، وقد سبق ذكر ذلك.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عِمْرَان:٣٦]. للتاء في "وَضَعَتْ"، في هذه الآية، ثلاث قراءات: الأولى بالضم، والثانية بالتسكين والثالثة بالكسر[٥]، ويُعني البحث بالقراءتين الأخيرتين؛ حيث نجد ابن عادل لم يحِد عن منهجه في تقديم آراء من سبقوه، وبدأ بذكر أن المتعاطفين مفصولان بجملتين اعتراضيتين، وهو مفهوم ما ذكره الزمخشري قائلا: "فإن قلت: علامَ عطف قوله: وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ؟ قلت: هو عطف على "إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى"، وما بينهما جملتان معترضتان، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]"[٦]، ثم ثنى برد أبي حيان الأندلسي الموافق لأبي علي الفارسي، وقد سبق ذكره، بعدم جواز الفصل بجملتين

---

[١] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ١٧٩/٢. وينظر الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ١/ ٢٨٤.

[٢] ينظر الرازي: مفاتيح الغيب، ص ٣/ ١٣٢- ١٣٣. وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: صدقي محمد جميل، ص١/ ٤١٩. والسمين الحلبي: الدر المصون، ص ١/ ٤٣٥. وأبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ١/ ١١٤. والألوسي: روح المعاني، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، ص ١/ ٢٩٣.

[٣] شهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ص ٢/ ٢٩٥.

[٤] ينظر المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حققه: محمد نظام الدين الفتيح، ص ١/ ٢٩٥. ومحيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ص ١/ ١٢٦. ومحمود صافي: الجدول في إعراب القرآن الكريم، ص ١/ ١٦٢.

[٥] ينظر د. عبد العال سالم مكرم وآخر: معجم القراءات القرآنية، ص ٢/ ٢٣.

[٦] الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ١/ ٥٥١. وينظر ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٥/ ١٧٥.

اعتراضيتين، خاصة أن آية سورة (الواقعة) قد فُصل فيها بين القسم وجوابه بجملة واحدة، وذلك بقوله: "ولا يتعين ما ذكر من أنهما جملتان معترضتان، لأنه يحتمل أن يكون "وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى" في هذه القراءة من كلامها، ويكون المعترض جملة واحدة ... وأيضاً تشبيهه هاتين الجملتين اللتين اعترض بهما بين المعطوف والمعطوف عليه على زعمه بقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ليس تشبيها مطابقاً للآية، ... لكنه جاء في جملة الاعتراض بين بعض أجزائه وبعض، اعتراض بجملة وهي قوله: "لو تعلمون". اعترض به بين المنعوت الذي هو: "لقسم"، وبين نعته الذي هو "عظيم"، فهذا اعتراض في اعتراض، فليس فصلاً بجملتي اعتراض"[1]، ثم استدل بقول السمين: "والمشاحة بمثل هذه الأشياء ليست طائلة، ... وكونه جاء اعتراض في اعتراض لا يَضُرُّ ذلك، ولا يقدح في قوله: فصل بجملتين"[2].

ويفهم مما سبق أنه وافق السمين في جواز أن يكون الفصل ثنائيا؛ أي بجملتي اعتراض أو جملة اعتراض فيها اعتراض بين متلازمين فيها. وقد وافق رأيُ الطيبي رأيَ الزمخشري، قبل السمين، حيث قال بثنائية الفاصل بين المتعاطفين في هذا الموضع اتساقا مع ما ذكره الزمخشري بقوله: "قوله: "﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الوَاقِعَة: ٧٦]؛ "لأن التقدير ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٧]، فاعترض بين القسم والمقسم به قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦﴾، كما اعترض ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ بين الموصوف والصفة"[3]. بينما اكتفى أبو السعود بالإشارة إلى عطف قوله تعالى: "وَإِنّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ" على قوله تعالى "إِنّي وَضَعْتُهَآ"[4]. أما الألوسي فقد اتبع الرأي القائل بالفصل بجملتين اعتراضيتين في الآية الكريمة بقوله: "وقوله تعالى: ﴿وَإِنّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ عطف على ﴿إِنّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ ... وما بينهما كما علمت اعتراض بجملتين"[5]. ويبدو

---

[1] أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٣/ ١١٨-١١٩.وينظر ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٥/ ١٧٥-١٧٦.

[2] السمين الحلبي: الدر المصون، ص ٣/ ١٣٨. وينظر ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٥/ ١٧٦.

[3] الطيبي: فتوح الغيب وهو حاشية الطيبي على الكشاف، حقق تفسير آل عمران: د. حسن بن أحمد العمري، حقق التتمة: د. صالح بن ناصر، وحدة البحوث، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى،١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، ص ٤/ ٨٩-٩٠.

[4] ينظر أبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ٢/ ٢٩.

[5] الألوسي: روح المعاني، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، ص ٢/ ١٣١.

تأييد أصحاب هذه الأقوال بالفصل بين المتعاطفين بجملتين اعتراضيتين لما سبق أن ذُكر آنفا، وقاله ابن جني في هذه المسألة معارضا أبا علي الفارسي[١].

وقد أشار المنتجب في إعرابه إلى أن ما بينهما فاصل، دون تحديد مقداره أو توصيفه، بقوله: " قوله تعالى: "وإني سميتها مريم" عطف على قوله "إني وضعتها" وما بينهما فاصل"[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ ...﴾ [الأَنْعَام:٩٩].

يقول ابن عادل: "قوله: "وجنات". الجمهور على كسر التاء من "جنات"[٣]؛ لأنها منصوبة نسقا على "نبات" ... وعلى هذا فقوله: "وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ" جملة معترضة، وإنما جيء بهذه الجملة معترضة، وأبرزت في صورة المبتدأ والخبر تعظيما للمنة به... ويجوز أن ينتصب "جنات" نسقا على "خضرا""[٤].

والزمخشري في هذا الموضع استحسن النصب على الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النِّسَاء :١٦٢]، وذلك بدلا من العطف على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[٥]. أما من كان توجيههم للنصب عطفا على ﴿نَبَاتَ﴾ فصاحب (المحرر الوجيز) بقوله: "وقرأ الجمهور: ﴿وَجَنَّٰتٖ﴾ بنصب ﴿وَجَنَّٰتٖ﴾ عطفا على قوله: ﴿نَبَاتَ﴾"[٦]. وكذلك الرازي، وأبو حيان، وأبو السعود[٧].

وقد ذكر العطف على ﴿خَضِرٗا﴾ شهابُ الدين الخفاجي؛ حيث أجاز في هذا الموضع أن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ﴾ جملة اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه[٨]، وقد سبقه إلى هذا القول الزجاج الذي ذهب إلى أنها معطوفة على "﴿خَضِرٗا﴾؛ أي: فأخرجنا من الماء خضرا وجنات من أعناب..."[٩]، كما نقل

---

[١] ينظر من البحث ص ١٣.

[٢] المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حققه: محمد نظام الدين الفتيَّح، ص ٢/ ٤٢.

[٣] قرئت "جنات" بالكسر والرفع. ينظر د. عبد العال سالم مكرم وآخر: معجم القراءات القرآنية، ص ٢/ ٣٠٠.

[٤] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٨/ ٣٢٤ - ٣٢٥. وينظر السمين الحلبي: الدر المصون، ٥/ ٧٥.

[٥] ينظر الزمخشري: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ص ٢/ ٣٧٩.

[٦] ابن عطية: المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ص ٢/ ٣٢٨.

[٧] ينظر الرازي: مفاتيح الغيب، ص ١٣/ ١١٤ – ١١٥. وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٤/ ٥٩٨. وأبو السعود: إرشاد العقل السليم، ص ٣/ ١٦٦.

[٨] ينظر شهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ص ٤/ ١٦٦.

[٩] الزجاج: معاني القرآن، ص ٢/ ٢٧٦.

عن الطيبي عطف ﴿جَنَّٰتٖ﴾ على ﴿حَبّٗا﴾[1]، وقد أشار الألوسي إلى الأقوال الثلاثة كما فعل شهاب الدين الخفاجي قبله[2].

أما مكي ففي توجيه النصب جعلها معطوفة على ﴿نَبَاتَ﴾[3]، ويفهم هذا التوجيه عند الأخفش الأوسط بقوله: "﴿وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ﴾؛ أي: وأخرجنا به جنات من أعناب"[4]. وقد جمع المنتجب الهمذاني بين القولين، وقدم رأي الجمهور بالعطف على ﴿نَبَاتَ﴾[5]. والملحظ في هذا الموضع أن في ثلاثة الأوجه لنصب " جَنَّٰتٖ" تكون مفصولة عن المعطوف عليه "نبات" أو "خضرا" أو "حبا" بالجملة الاعتراضية ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ﴾؛ أي أن الاعتراض بالجملة لم يغير من الأثر الإعرابي للعطف على مفعول به منصوب، ولا الدلالي؛ لأن الأوجه الثلاثة المعطوف عليه فيها العامل فيه، على الترتيب، "فَأَخۡرَجۡنَا" في الوجه الأولى، و"فَأَخۡرَجۡنَا" في الثاني، و"نُّخۡرِجُ" في الثالث. وهنا ملحظ مهم مفاده أن ما قبل الجملة الاعتراضية الفاصلة في الآية الكريمة يدخل ضمن الفاصل الخطي والصوتي بين المتعاطفين؛ ففي العطف على ﴿نَبَاتَ﴾ يندرج ﴿كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا﴾ ضمن الفاصل، وكذلك في العطف على ﴿خَضِرٗا﴾ تشارك جملة ﴿نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا﴾ في الفصل بين المتعاطفين، وكذلك في العطف على ﴿حَبّٗا﴾ يدخل النعت ﴿مُّتَرَاكِبٗا﴾ في إطار الفاصل بين المتعاطفين.

- معالجة ابن عادل الدمشقي للرأي الكوفي ومواضعه:

بدت عناية ابن عادل الدمشقي بالمواضع عدمية الفواصل بين المتعاطفين إشارة إلى مذهب الكوفيين؛ حيث لم يُغفل ذكره لما فرضه النص من جواز استعمال هذه الصورة، وإن كان مرجوحا عنده لمخالفته رأي الفريق الأول، وبدا هذا الرأي في مواضع؛ بيانها على النحو الآتي:

قوله تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ﴾ [المَائِدَة:٤٥]. ذكر ابن عادل أن

---

[1] ينظر الطيبي: فتوح الغيب وهو حاشية الطيبي على الكشاف، تحقيق: د. جميل محمد بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، وحدة البحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، ص ٦/ ١٨٣

[2] ينظر الألوسي: روح المعاني، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، ص ٤/ ٢٢٥ – ٢٢٦.

[3] ينظر مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، ص ١/ ٢٨٠ - ٢٨١.

[4] الأخفش الأوسط: معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ص ١/ ٣٠٨.

[5] ينظر المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حققه: محمد نظام الدين الفتيح، ص ٢/ ٦٥٥.

قراءة الكسائي برفع "والعين"[١] قد خرَّجها الفارسي ثلاثة تخاريج، كان ثالثها: "أن "العين" عطف على الضمير المرفوع المستتر في الجار الواقع خبراً؛ إذ التقدير: أن النفس بالنفس هي والعين، وكذا ما بعدها ... وهذا لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة"[٢]، وقد بدا مترددا في ذلك؛ فذكر رأي من ضَعَّفَ هذا الوجه، كما فعل سابقوه[٣]، ومن تبعهم[٤]، وذلك لسببين؛ أحدهما: مخالفته قول البصريين، ثم أبان وجاهته قياسا على قوله تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأَنْعَام: ١٤٨]؛ حيث وَفَّقَ ابن عطية بين رأي سيبويه القائل بالفصل بـ "لا"[٥]، ورأي أبي علي القائل بعدم وجود فاصل في الآية[٦]، بقوله: "وإن كان الطول قبل حرف العطف أتمَّ فإنه بعد حرف العطف مُؤَثِّرٌ، لا سيما في هذه الآية"[٧].

ومما يرجح رأي الكوفيين في هذا الموضع ما ذكره مكي بن أبي طالب تأييدا لأبي علي بقوله: "وإن كان لم يؤكد فهو جائز"[٨]. وكذلك أبو البقاء العكبري بقوله: "المرفوع منها معطوف على الضمير في قوله: "بالنفس"، والمجرورات على هذا أحوال مبينة المعنى، لأن المرفوع على هذا فاعل للجار، وجاز العطف من غير توكيد"[٩].

وفي موضع آخر لم يجد مفرا من إجازة رأي الكوفيين وعدم رفضه، وإن كان قد غَلَّبَ عليه توجيه الرفع بالابتداء؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّجْم:٧]. رأى أن الضمير المنفصل "هو" معطوف على الضمير المرفوع المستتر في "استوى" وأن مسوغ هذا التوجيه أن "ضمير "استوى" لمحمد، و "هو" لجبريل. وهذا التوجيه "يتمشى على قول الكوفيين؛ لأن فيه العطف على الضمير المرفوع

---

[١] ينظر د. عبد العال سالم مكرم وآخر: معجم القراءات القرآنية، ص ٢/ ٢١٢.

[٢٢] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص ٧/ ٣٥٤.

[٣] ينظر أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، عناية: الشيخ زهير جَعيد، ص ٢٧١/٤-٢٧٢. والسمين الحلبي: الدر المصون، ص ٢٧٦/٤- ٢٧٧.

[٤] ينظر -على سبيل المثال- شهاب الدين الخفاجي: حاشية الشهاب، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ص ٤٨٢/٣.

[٥] ينظر سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص ٣٧٩/٢.

[٦] ينظر أبو علي الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرَين، ص ٤١٤/٢.

[٧] ابن عطية: المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ص ١٩٧/٢.

[٨] ينظر مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، ص ٣٢٠/١.

[٩] أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، القسم الأول، ص ١/ ٤٣٩.

المتصل من غير تأكيد، ولا فاصل"[1]. وقد سُبق إلى هذا الرأي بالطبري، والفراء، وابن مالك في أحد رأييه[2]، ويبدو أن الموجِّه لهذا الإعراب، وفق ما ذكر مكي بن أبي طالب، هو معنى الفعل "استوى"؛ لأنه يحصل غالبا من اثنين[3]. وقد ذهب المُنْتَجَب إلى أن هذا المعنى يُقَوِّي توجيه الفراء ومن تبعه بالعطف رفعا على المستتر بلا فاصل[4].

وقد رفض أبو جعفر النحاس الرفع عطفا على الضمير المستتر بدون فاصل في هذه الآية[5]؛ لذلك قال الألوسي: "المعنى ليس عليه [يقصد الوقوع من اثنين] عند الأكثرين"[6].

وخلاصة معالجته للآيتين السابقتين وفقا لرأي الكوفيين أن التوجيه بالعطف على ضمير مستتر مرفوع بدون فاصل لم يكن له الصدارة في الموضعين، وإن كان في الأول له وجاهته وما يقاس عليه، كما كان الثاني له من القوة ما لا ينكر صحة هذا الاستعمال اللغوي، ويؤيد رأي الكوفيين.

النتائج: - تعدد تقسيم التلازم فمنهم من قسمه إلى: مدمج ومنفصل. ومنهم من قسمه إلى ضروري افتقاري، أو غير ضروري اعتباري. ويرى البحث تقسيمه إلى افتقاري واقتضائي. فالتلازم يدل على المجاورة بين عنصرين، وهذه المجاورة قد تستدعي عدم الفصل بينهما، وهو ما يعنيه القسم الافتقاري؛ حيث لا يستغني أحدهما عن مجاورة الآخر، فكلاهما يفتقر إلى الآخر تركيبيا وخطيا. وقد يسمح الاستعمال بالفصل بينهما والتباعد بين المتجاورين؛ فيكون التلازم اقتضائيا؛ أي أن وجود أحدهما يقتضي وجود الآخر مع توفر خصيصة الفصل بينهما، وإن كانت فرعا على المجاورة الخطية بينهما.

- تميز ابن يعيش عن سابقيه في مسألة العطف على ضمير الرفع المستتر أو المتصل؛ حيث جعل معيار قبول أو جواز استعمال الفصل بين

---

[1] ابن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ص١٨/١٥٩-١٦٠.

[2] ينظر الطبري: جامع البيان، ص ٢٢/١١-١٢. والفراء: معاني القرآن، ص٣/٩٥. وابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وآخر، ص ٣/٣٧٣–٣٧٤. حيث رأى عدم امتناع العطف بدون فاصل.

[3] ينظر مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، ص ٢/٣٣٠.

[4] ينظر المنتجب الهمذاني: الفريد في إعراب القرآن المجيد، ص ٦/٢٩.

[5] ينظر أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، د.ت، ص ٣/٢٦٢.

[6] الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ص ١٤/٤٨ بتصرف.

المعطوف عليه المضمر المرفوع أو رفضه قائمة على الصورة اللفظية للضمير المعطوف عليه فإن كان مستترا وجب الفصل، وإن كان بارزا متصلا تفاوتت درجة القبول بين الاستحسان أو القبح بحسب بنية الضمير اللفظية أحاديا كان أو ثنائيا؛ فالثاني (الثنائي) أكثر قبولًا من الأول (الأحادي).

- انعكس خلاف النحويين القدامى في مسألة العطف على ضمير الرفع المستتر أو المتصل على المحدثين؛ فمنهم من أيد البصريين؛ نحو: محمد عبد العزيز النجار، وعباس حسن، ود. محمد عيد. أما من تابع الكوفيين غير آبه بغيره فهو الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد.
- أنه يمكن تقسيم الفواصل بين المتعاطفين إلى قسمين؛ الأول: الفصل بما دون الجملة، ويقصد به ما كان مفردا أو غير مفرد ومجردا من الإسناد والإفادة، ويشمل الفواصل: (الأحادية والثنائية والثلاثية والرباعية). الثاني: الفصل بالجملة. ويشمل: غير الاعتراضية، والاعتراضية.
- أن همزة الاستفهام تعد فاصلا بين المعطوف عليه والمعطوف؛ من حيث كونها فاصل صوتي وخطي بينهما.
- أن العاملين النحوي والدلالي لهما من القوة في جعل الفصل بين المتعاطفين راجحًا على غيره من الوجوه الإعرابية أو مرجوحًا؛ ففي الفصل بالمفعول به وجد معه من التوجيهات النحوية أو الاحتمالات ما يغني عنه، استنادا إلى قوة الراجح نحويًّا ودلاليًّا. وفي الفصل بالمفعول به والجار والمجرور رجح العطف المفصول لقوته الدلالية.
- بدا ابن عادل الدمشقي مترددا في مسألة الفصل بالجملة غير الاعتراضية؛ حيث إنه في مواضع رجح وقَدَّمَ الفصل بها على غيرها لعلة نحوية ولقوة المعنى. وفي مواضع أخرى مال إلى التخلص من الفصل بين المتعاطفين وترجيح غيره عليه إذا طال الفاصل. وفي ثالثة لم يصرح بجواز الفصل بالجملة رغم تقديمه على غيره من الاحتمالات. وقد جاوز الفصل في هذا القسم الجملة والجملتين، بل أكثر من ذلك بكثير.
- وافق ابن عادل الدمشقي جل النحاة في جواز الفصل بالجملة الاعتراضية اتساقا مع رأي أبي علي أو بالجملتين اتفاقا مع رأي ابن جني ومن تبعه.
- يعد الاعتراض بين المتعاطفين بالجملة الواحدة أو بأكثر من جملة من صور الفصل بينهما، وهو ما أثبته الاستعمال القرآني للغة، وأقره المفسرون، وهو النموذج الأعلى والأكثر فصاحة للاستعمال اللغوي.
- أن ما قبل الجملة الاعتراضية الفاصلة يدخل ضمن الفاصل الخطي بين المتعاطفين، كما في آية [الأنعام:٩٩].

- أن معالجته للنص القرآني وفقا لرأي الكوفيين ذهبت إلى أن التوجيه بالعطف على ضمير مستتر مرفوع لم يكن له الصدارة في الموضعين اللذين ورد فيهما، وإن كان في الأول له وجاهته وما يناظره. والثاني يكون دليلًا على صحة مذهبهم، فوجوده في أفصح الكلام وأثبت نص يؤكد صحة هذا الاستعمال اللغوي.

واللهَ أسأل السداد والتوفيق فيما قدمته من عمل، فما كان فيه من صواب فمن الله عز وجل، وما كان من نقص فمن نفسي ومن الشيطان، وحسبي أني لم أبتغ الخطأ ولا الزلل، وأن هذا العمل ما سُبق إلا بإخلاص النية لله العزيز الحكيم.

قائمة المصادر والمراجع

- **أولًا– المصادر:**

- القرآن الكريم.

- **ثانيًا– المراجع:**

١- ابن الأثير، ضياء الدين الجزري: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: د. مصطفى جواد وآخر- مطبعة المجمع العلمي العراقي، د. ط، ١٩٥٦م – ١٣٧٥هـ.

٢- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي: معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الجزء الأول، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٣- الأشموني، أحمد بن محمد بن عبد الكريم: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٤- الألوسي، السيد محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، المجلد الأول – الرابع والعاشر والثاني عشر والرابع عشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، الجزء الثاني، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ط، د.ت.

٦- البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الجزء الخامس، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٧- تمام حسان (دكتور): البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، ١٩٩٤م.

٨- ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الجزءان الأول والثاني، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.

٩- حسن خميس الملخ (دكتور): نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عَمَّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٠- عبد الحميد مصطفى السيد (دكتور): دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد، عَمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤ م.

١١- أبو حيان الأندلسي: - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، الجزءان الثالث والرابع، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

-البحر المحيط، الأجزاء: الأول والثامن والتاسع والعاشر، عناية: صدقي محمد جميل، والأجزاء: الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع، عناية: الشيخ زهير جَعيد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م.
-التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: أ.د. حسن هنداوي الجزء التاسع، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م. والجزء الثاني عشر، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م. والجزء الثالث عشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

١٢- ابن خالويه، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر: إعراب القراءات السبع وعللها، ضبط نصه: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م- ١٤٢٧هـ.

١٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ترتيب وتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الجزءان الثالث والرابع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ.

١٤- خير الدين الزِرِكْلي: الأعلام، الجزء الخامس، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، مايو ٢٠٠٢م.

١٥- ابن الدهان، سعيد بن المبارك: الغرة في شرح اللمع، دراسة وتحقيق: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، المجلدان الأول والثاني، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٦- الرازي، محمد بن عمر: تفسير الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الأجزاء: الثالث والثالث عشر والرابع عشر والسابع عشر والسادس والعشرون والثاني والثلاثون، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٧- الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، المجلد الأول، جامعة الإمام محمد بن سعود، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٨- الزجاج، إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، الأجزاء: الثاني والثالث والرابع، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ-١٩٨٨م.

١٩- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخر، الأجزاء: الأول- الخامس، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٠- أبو السعود محمد بن محمد العمادي: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، الأجزاء: الأول- الرابع، والسادس - التاسع، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

الجزء الخامس، دار المصحف، القاهرة، د.ط، د.ت.

٢١- سعيد حسن بحيري (دكتور): -عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩ م.
-إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٨م.

٢٢- عبد السلام المسدي (دكتور): اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، د.ط، ١٩٨٦م.

٢٣- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: -الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط الأجزاء: الأول والثالث – الحادي عشر، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت.

٢٤- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الجزءان: الأول والثاني، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٥- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وآخر، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ.

٢٦- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

٢٧- الشافعي، محمد بن إدريس: تفسير الإمام الشافعي، جمع وتحقيق: د. أحمد بن مصطفى الفران، المجلد الثاني، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٨- شهاب الدين الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر: حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، الأجزاء: الثاني-التاسع، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٩- صبحي إبراهيم الفقي (دكتور): علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية، الجزء الأول، دار قباء، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠ م.

٣٠- الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الأجزاء العاشر والثاني والعشرون، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، مصر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣١- الطيبي، الحسين بن عبد الله: فتوح الغيب وهو حاشية الطيبي على الكشاف، الجزء الرابع، حقق تفسير آل عمران: د. حسن بن أحمد العمري، حقق التتمة: د. صالح بن

ناصر، وحدة البحوث، جائزة دبي الدولي للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
الجزء السادس، تحقيق: د. جميل محمد بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، وحدة البحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٣٢- ابن عادل الدمشقي، عمر بن علي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الأجزاء: الأول والثاني والخامس والسابع-الحادي عشر والثالث عشر – السادس عشر والثامن عشر- العشرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٣- عبد العال سالم مكرم (دكتور)، وآخر: معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٤- عباس حسن: النحو الوافي، الجزء الثالث، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، د.ت.

٣٥- ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد بن علي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، الجزء الأول. د.ط، د.ت.

٣٦- ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الأجزاء: الثاني - الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٧- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، الجزء الثاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ—١٩٨٢م.

٣٨- العكبري، ابن بَرْهان: شرح اللمع، حققه: د: فائز فارس، الجزء الأول، السلسلة التراثية، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ—١٩٨٤م.

٣٩- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: -التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، القسم: الأول والثاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
-إملاء ما من به الرحمن، الجزءان: الأول والثاني، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ١٣٤٧هـ.

٤٠- أبو علي الفارسي: -الإيضاح العضدي، حققه: د. حسن شاذلي فرهود، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
-المسائل البصريات، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الجزءان الأول والثاني، د. ن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
-المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
-الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرَين، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م- ١٤٢٨هـ.

٤١- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت.

٤٢- علي محمد أبو المكارم (دكتور): -أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

-الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٤٣- ابن فارس، أحمد بن زكريا: -معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الجزءان: الرابع والخامس، دار الفكر، د.ط، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حققه: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٤٤- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري: المصباح المنير، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي، الجزء الثاني، دار المعارف، الطبعة الثانية، د.ت.

٤٥- المالقي، أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٤٦- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح التسهيل، الجزءان الثاني والثالث، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وآخر، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٧- المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الجزءان الثالث والرابع، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٨- محمد حماسة عبد اللطيف (دكتور): لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ ه - ١٩٩٦م.

٤٩- محمد عبد العزيز النجار: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، الجزء الثالث، مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٥٠- محمد عيد (دكتور): النحو المصفى، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٥١- محمود أحمد نحلة (دكتور): مدخل إلى دراسة الجملة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.

٥٢- محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، المجلدات: الأول والرابع والخامس عشر، دار الرشيد، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

٥٣- محيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، المجلد: الأول والثالث والخامس والثامن والتاسع، دار الإرشاد، حمص، سوريا، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٥٤- مكي بن أبي طالب القيسي: -مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، الجزءان الأول والثاني، ناشر انتشارات نور، د.ت.

-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٥٥- المُنْتَجَب بن أبي العز بن رشيد الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حققه: محمد نظام الدين الفتيح، الأجزاء: الأول - السادس، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٥٦- ابن منظور، محمد بن المُكَرَّم: لسان العرب، تحقيق: عبد الله على الكبير وآخرَين، الأجزاء: الثاني والثلاثون والثالث والثلاثون والثامن والثلاثون والتاسع والأربعون، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت.

٥٧- نادية رمضان النجار (دكتور): التضام والتعاقب في الفكر النحوي، مجلة علوم اللغة، مصر، المجلد ٣، العدد ٤، ٢٠٠٠م.

٥٨- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المجلد السابع، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرِين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥٩- ابن الناظم، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك: شرح ألفية ابن مالك، تصحيح: محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ١٣١٢هـ.

٦٠- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، الجزءان الأول الثاني، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م. والجزء الثالث، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.

٦١- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد: -أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الجزء الثالث، ومعه كتاب عدة السالك: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.

-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، د.ت.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٦٢- ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، الجزء: الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.